المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/10/1 تاريخ قبول النشر/ 2022/10/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.17

عوامل ومكونات المناخ الاستثماري في العراق للمدة 2004 – 2020

Factors and components of the investment climate in Iraq for the period (2004-2020)

أ.م ناجي ساري فارس / الباحث
Naji Sari Faris
najialmaliki1966@gmail.com
جامعة البصرة/ مركز دراسات البصرة والخليج العربي

أ. د . ندوه هلال جودة / المشرف
Dr: Nadwa Hilal Judeh
Nadwah.hilal@uobasrah.edu.iq
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة البصرة

كلمات المفتاحية: تحسين مناخ الاستثمار، الفساد المؤسساتي، القطاعات الاقتصادية، الاستقرار التشريعي، أستقطاب الاستثمارات، المعاملات الاستثمارية

Key words: Electronic Payment System, Sustainable Banking Behavior, Customer Satisfaction, Sustainability.

المستخلص

هناك العديد من المكونات للمناخ الاستثماري في العراق، منها الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي، وانخفاض ظاهرة الفساد، وتطور البنى التحتية، إذ لابد من تهيئة هذه المكونات من أجل تشجيع الاستثمارات الاجنبية والمحلية عن طريق معالجة معوقات التي تقف حاجز في منع استقطاب الاستثمارات ومنها عدم الاستقرار الأمني والسياسي وانتشار ظاهرة الفساد في مختلف القطاعات الاقتصادية. وعليه فإن مناخ الاستثمار في العراق، وعلى الرغم من المزايا والضمانات التي تقدم للمستثمرين من خلال قانون الاستثمار (13) لسنة 2006 الذي يشجع على جذب الاستثمارات إلى العراق، إلا أن ظاهرة الفساد المستشري في مؤسسات الدولة يمنع من جذب المستثمرين، ومنها البيروقراطية والرشوة مما يؤدي إلى طول فترة إنجاز المعاملات للمشاريع الاستثمارية. لذلك فإن أهمية المناخ الاستثماري في جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية يجعل هناك تنوع الاقتصاد العراقي والحد من الاقتصاد أحادي الجانب الذي يعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة للدولة. وهناك العديد من مكونات مناخ الاستثمار في العراق منها السياسية والاقتصادية والإدارية والقانونية، وتعد هذه المكونات من العوامل الجاذبة للاستثمارات.

Abstract:

There are many components of the investment climate in Iraq, including political, economic, and legislative stability, the decline in the phenomenon of corruption, and the development of infrastructure. And the political and the spread of the phenomenon of corruption in various economic sectors. Accordingly, the investment climate in Iraq, and despite the advantages and guarantees offered to investors through the Investment Law (13) of 2006, which encourages attracting investments to Iraq, the phenomenon of rampant corruption in state institutions prevents attracting investors, including bureaucracy and bribery, which leads to the length of completion of transactions for investment projects. Therefore, the importance of the investment climate in

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/10/1 تاريخ قبول النشر/2022/10/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.17

attracting foreign and domestic investments makes there a diversification of the Iraqi economy and limits the unilateral economy that depends on oil revenues to finance the state budget. There are many components of the investment climate in Iraq, including political, economic, administrative, and legal, and these components are among the factors that attract investments.

المقدمة:

إن توفير عوامل تحسين المناخ الاستثماري له دور أساسي في جذب الاستثمار الاجنبي والمحلي من خلال تطوير مكونات مناخ الاستثمار، ومنها الاستقرار السياسي والامني، والتشريعات القانونية، والعدالة الاجتماعية، وتحسين البنية التحتية. ومن خلال ذلك فإن البحث يركز على عوامل ومكونات المناخ الاستثماري في العراق. ولكن هذه المكونات تصطدم بالعديد من المعوقات ومنها الفساد المؤسساتي بمختلف اشكاله. إذ إن مواجهة الفساد بمختلف اشكاله يعد من أهم الدعائم الأساسية في بناء الاقتصاد العراقي الجاذب للاستثمارات من خلال تطور العوامل الأساسية للمناخ الاستثماري. إن معالجة معوقات مناخ الاستثمار ومن خلال تشريع القوانين الاستثمارية التي تشجع على جذب المستثمرين للاستثمار في العراق. وعليه فإن المناخ الاستثماري في العراق له أهمية أساسية في جذب مختلف الاستثمارات من أجل النهوض بواقع الاقتصاد العراقي من خلال الحد من ظاهرة الفساد المؤسساتي.

مشكلة البحث: إن مشكلة البحث تكون في كيفية تحسين مكونات مناخ الاستثمار من أجل جذب الفرص الاستثمارية في العراق.

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من أهمية تحسين وتطوير مكونات وعوامل المناخ الاستثماري في العراق الجاذبة للاستثمارات إلى العراق .

هدف البحث: يهدف البحث إلى كيفية معالجته معوقات مكونات مناخ الاستثمار من أجل جذب المستثمرين وتأمين رؤوس أموالهم المتجهة للاستثمارات في العراق عن طريق تحسين المناخ الاستثماري.

أهمية البحث: تأتي اهمية البحث من إن عوامل ومكونات المناخ الاستثماري في العراق، لها أهمية في جذب الاستثمارات خلال تحسين وتطوير عوامل ومكونات المناخ الاستثماري من أجل تنويع مصادر الدخل التي تمول الموازنة العامة في العراق.

هيكلية البحث: يعتمد البحث على الجانب التجريبي والتحليلي في أهمية مكونات وعوامل المناخ الاستثماري، و ما هو تأثير هذه المكونات في جذب الاستمارات العامة. وعليه فإن البحث ينقسم إلى ثلاثة مباحث وكما يلي: -

المبحث الأول :- المكونات القانونية والادارية للمناخ الاستثماري

المبحث الثاني :- المكونات الاقتصادية والسياسية للمناخ الاستثماري في العراق

المبحث الثالث :- العوامل الطاردة والجاذبة لمناخ الاستثمار في العراق

الاستنتاجات والتوصيات

المصادر

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/10/1 تاريخ قبول النشر/ 2022/10/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.17

المبحث الأول

المكونات القانونية والادارية للمناخ الاستثماري

يعد مناخ الاستثمار في مختلف دول العالم من أهم الدعائم الرئيسية في بناء الاقتصاد العالمي، حيث تأثيره المباشر على حجم الاستثمارات المحلية منها والأجنبية. إذ أن مقدار تدفق الاستثماراتت العامة تحكمه نوعية مناخ الاستثمار، ومن اجل تحقيق الأهداف الاستثمارية فلابد من وجود الإرادة الاقتصادية والإدارية والأمنية والقانونية والاجتماعية والسياسية الملائمة في تشجيع وجذب الاستثمار إلى الدولة المضيفة. ومن خلال ذلك فإن الكثير من الدول تعمل في تحسين مناخها الاستثماري. حيث تعزف معظم رؤوس الأموال عن الاستثمار في الدول التي توجد فيها معوقات تحسين المناخ الاستثماري لذلك فإن أغلب الدول التي لديها شركات استثمارية تبحث عن استثمارات خارجية من أجل استثمار رؤوس أموالها في مشاريع استثمارية خارج حدودها.

وهناك مجمل الظروف والاوضاع التي تؤثر في اتجاه تدفق رأس المال وتوظيفه، وتشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية، وكفاءة التنظيمات الإدارية، التي تكون ملائمة في تشجيع وجذب الاستثمارات **(عبد الرؤوف، 2012 ، 88)**. أما البنك الدولي فقد عرف مناخ الاستثمار على إنه مجموعة العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص والحوافز الاستثمارية التي تتيح للمؤسسات الاستثمارية بطريقة منتجة وتخفض تكاليف مزاولة الأعمال وتحقق فرص العمل **(السوداني، 2014 ، 78)** ويعرف كذلك مناخ الاستثمار على أنه العوامل ومؤشرات الدولة المؤسسية التي تشكل الحوافز للشركات الاستثمارية بشكل الذي يزيد من جودته وإنتاجه، ويؤدي ذلك إلى خلق فرص في الوظائف. فيما أشير إلى أن مناخ الاستثمار هو مجموعة مختلفة من مؤشرات الدولة المؤسسية والبيئة السياسية، مثل توسيع وظيفة القطاع المالي، وسيادة القانون، والانفتاح على التجارة، والاصول القانونية. ومن خلال ما تقدم فإن تحسين مناخ الاستثمار يؤدي إلى تشجيع النمو، والذي يوضح الدور الأساسي للاستثمارات للحد من الفقر. إذ أن دعم وتخفيض الضرائب والاهتمامات الاجتماعية السليمة هي التي تحمي على نطاق أوسع إدارة التوتر بين خلق مناخ استثماري ملائم للشركات وتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. إن ظروف مناخ الاستثمار تختلف حسب نوع الاستثمارات من حيث اختلاف القوانين، والظروف السياسية والاقتصادية التي تتبعها كل دول ومنها ما يؤثر سلباً أو إيجاباً على مناخ الاستثمار **(Smith&Hallward,2005,pp40–42)**. وهناك العديد من الدراسات السابقة التي تعد إن الاستقرار القانوني يعد عامل مهم في تحديد مناخ الاستثمار الملائم في الدول المضيفة بحيث قد يكون عاملا جاذب للاستثمارات وقد يكون طارداً لها، وتبعا لذلك يتأثر حجم الاستثمار الأجنبي في الدول بمدى تحقيق الاستقرار في النظام القانوني من عدم تقيق الاستقرار وتوصلت الدراسة أيضاً إلى إن التغيير والتعديل المستمر في قوانين الاستثمار قد يؤدي إلى عدم ثقة المستثمرين و متناعه عن الاستثمار في بعض الدول بما يشكله من خطر عليها، حتى وإن كانت هناك ضمانات مهمة في جلب الاستثمار الأجنبي **(وليد، 2019، 231)**. وعليه فإن الإطار القانوني والإداري يجعل من المناخ الاستثماري جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة. إذ أن هذين الإطارين لابد أن يتصف بعدم التعقيد والتناقض، ومن خلال الأسس التشريعية والقانونية التي من خلالها تنظم العمل الإداري في مختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية من أجل تسهيل العملية الاستثمارية في المشاريع الخدمية والإنتاجية. حيث إن المكون الاداري والقانوني يلعب كل منهما دوراً وظيفياً مهماً في دفع المستثمر

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/10/1 تاريخ قبول النشر/ 2022/10/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.17

الأجنبي لاتخاذ قراره بالاستثمار، بغض النظر عن طبيعة الاستثمار الذي يقوم المستثمر باستثماره. وعلى الرغم من ذلك فلابد من اجراء دراسات واسعة في إصلاح القوانين المتعلقة في التقليل من الروتين المعقد والبيروقراطية، من أجل تسهيل الإجراءات والعمل بمبدأ النافذة الواحدة التي نص عليها قانون رقم (13) لسنة 2006 المعدل في عام 2010 الذي يخص المستثمر في امتلاك الاراضي التي حصرت في قطاع الاسكان، وكذلك العمل على معالجة العقود الزراعية، والامتيازات الممنوحة والاعفاءات في منح تراخيص الاستثمار**(التميمي، 2015، 190)**. أما الاتفاقات الدولية التي تعد من مصادر النظام القانوني الدولي المطبق على الاستثمار الأجنبي، والتي تحقق ضمانات كثيرة للمستثمرين من خلال القوانين الوطنية التي تسعى لتحقيق أهداف الدولة المضيفة مهما قدمت من تشجيعات للمستثمر، وهذه القوانين كون في إطار حماية دولية للمستثمر الأجنبي تكفلها له الاتفاقية التي تبرمها دولة المستثمر مع الدول التي يستثمر فيها. أما الاستقرار القانوني الذي يرتبط بالنظام القانوني المطبق على عقود الاستثمار الدولية، حيث إن الاستثمار الأجنبي يتضمن عنصر أجنبي يتمثل في المستثمر الأجنبي الذي يرتبط مع الدول المضيفة باتفاقيات أو عقود استثمارية، والتي قد تختلف حسب نظام الاستثمار والقانون الذي يحكمها في كل دولة. وبالتالي فإن الاتفاقيات الدولية تضم العديد من دول التي يجمع بينها بعض المقومات المشتركة. إذ إن هذه الاتفاقيات تهدف إلى حرية تنقل وسائل الانتاج، ورؤوس الأموال باعتبارها استثمارات دولية ومن أهم الاتفاقيات العربية والدولية**(وليد ، 2019، 44 – 48)**:

1- اتفاقية التبادل الحر **(NAFTA)**بين كندا والمكسيك وامريكا عام 1990.

2- اتفاقية انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الاتفاقية التي عقدت في تونس عام 2004 .

3 - الاتفاقية المنشأة للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

4- الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية التي عقدت في تونس عام 1982 وصادق عليها في الجزائر عام 1995.

وسوف نتطرق إلى كل من الإطار القانوني، والإطار الإداري في العراق وكما يلي:

أولا: الإطار القانوني:- إن عدم الاستقرار القانوني في العراق له آثار سلبية تضر بمصلحة الاستثمارات، ويعد أحد معوقات مناخ الاستثمار، وبالتالي يؤثر ذلك على حجم الاستثمارات والتنمية الاقتصادي. وعليه فإن الهدف من اصدار قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 هو ما أشارت اليه الفقرة ثانياً من المادة (2) فهو يشجع القطاع الخاص العراقي والاجنبي للاستثمار في العراق من خلال توفير التسهيلات اللازمة لتأسيس المشاريع الاستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع المشمولة بأحكامه في السوق المحلية والاجنبية، ويعتمد القانون بحسب ما ذكرته المادة (3) العديد من الوسائل، وبموجب هذه المادة تمنح المشاريع امتيازات وضمانات وتسهيلات اضافية واعفاءات من الضرائب والرسوم للاستثمار الاجنبي والمحلي وفق قانون الاستثمار، حيث يعطي القانون كافة الامتيازات في مجالات الاستثمار امام المستثمر العراقي او الاجنبي باستثناء ما يلي **(العبيدي، 2020، 4)**.

أ - الارض لا تملك إلا للمشاريع التحتية وتملك فقط كوحدات منفردة الى العراقيين وما عداها تخصص لمدة لا تزيد عن 50 عاماً قابلة للتمديد.

ب - الاستثمار في قطاعي المصارف وشركات التأمين.

ج - الاستثمار في مجال استخراج وانتاج النفط والغاز.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/10/1 تاريخ قبول النشر/ 2022/10/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.17

لذلك فإن هذا القانون يحقق العديد من الضمانات والمزايا للمستثمر بغض النظر عن الجنسية التي يحملها المستثمرين، تشجيعاً من الدولة للمستثمر العراقي والاجنبي وبدورها ستؤثر هذه المزايا ايجابياً في المناخ الاستثماري والبيئة الاقتصادية بما ينسجم والعمل على تسهيل عملية دخول الاستثمارات الى العراق. ووفقاً للقانون رقم (13) لسنة 2006 المادة (14) الفصل الرابع الذي يحدد التزامات المستثمر الاجنبي وفقاً لهذا القانون الذي يلزم المستثمر الالتزام بفقراته وكما يلي:-

- تدريب العاملين من العراقيين وتأهيلهم وزيادة كفئاتهم ورفع مهاراتهم وقدراتهم وتكون الاولوية لتوظيف واستخدام العاملين العراقيين .
- ووفقاً للقانون مسك الحسابات الأصولية يدققها المحاسب القانوني مجازاً من العراق.
- تقديم دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع أي بيانات ومعلومات والوثائق التي تطلبها الهيئة المختصة في المشروع والتقدم الحاصل في انجازه هذا المشروع.
- الالتزام بتطابق جدول تقدم العمل الذي يقدم من قبل المستثمر مع الواقع على ان لا يكون التفاوت الزمن أكثر من (6) أشهر وعلى الهيئة الوطنية للاستثمار وضع شروط جزائية في حالة تجاوز المدة (6) اشهر، ويحق للهيئة سحب الاجازة الاستثمارية من المستثمر.
- طبقاً لأحكام القانون لابد من مسك السجلات الخاصة بالمواد المستوردة للمشروع والمعفاة من الرسوم مع تحديد مدد الاندثار لهذه المواد المستوردة.
- الالتزام بالقوانين العراقية النافذة في مجالات ظروف العمل والإجازات والرواتب .
- العمل في المحافظة على سلامة البيئة والالتزام بنظام السيطرة النوعية المعمول بها في العراق والانظمة العالمية المعتمدة في هذا المجال والقوانين المتعلقة بالصحة والأمن وقيم المجتمع العراقي والنظام العام في الدولة العراقية.

و يختلف التقدم الطلب في الحصول على ترخيص استثمار في عملية تسجيل الأعمال التجارية والتي تطلبها مختلف الشركات الاستثمارية من خلال ممارسة أنشطة الأعمال التجارية في التصدير والاستيراد في العراق، سواء كانت محلية أم أجنبية. وتسجل الشركات لدى وزارة التجارة و يقتصر دور الهيئة الوطنية للاستثمار على تسهيل عملية التسجيل **(OECD, 2016 , P36- 59.)**. وهناك مراحل قانونية في عملية الطلب على التراخيص الاستثمارية للمستثمرين وكما في الشكل (1) الاتي:-

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/10/1 تاريخ قبول النشر/ 2022/10/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.17

وكما في الشكل (1) الأتي :-

الشكل (1) مراحل عملية طلب رخصة الاستثمار في العراق

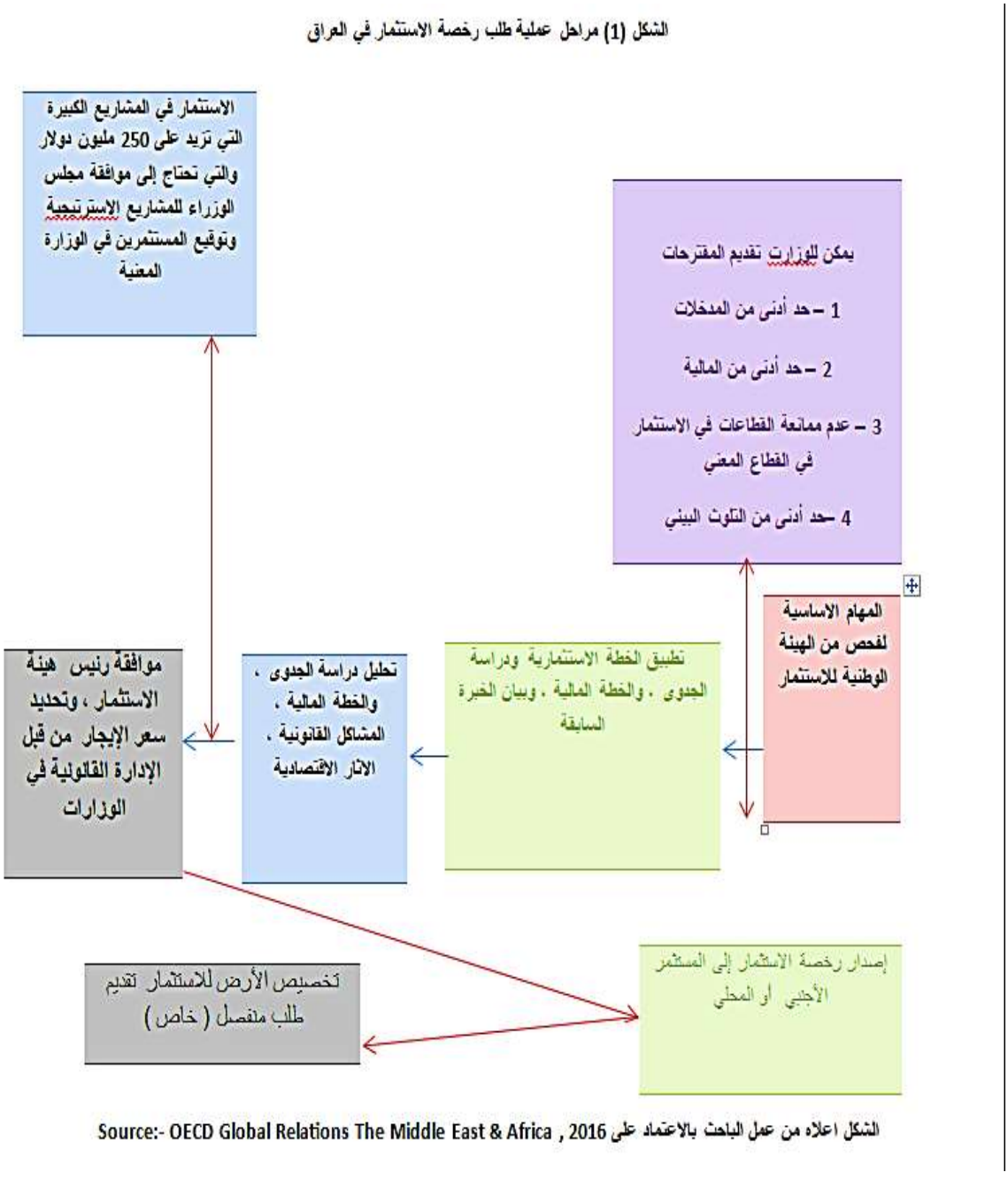

الشكل اعلاه من عمل الباحثين بالاعتماد على Source:- OECD Global Relations The Middle East & Africa , 2016

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/10/1 تاريخ قبول النشر/ 2022/10/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.17

ومن خلال الشكل (1) اعلاه، نلاحظ إن هناك طلب رخص الاستثمار في العراق حيث تبدأ من مقترحات الوزارات الاستثمارية، واختيار المشروعات الاستثمارية الكبيرة التي تزيد على (250) مليون دولار والتي تحتاج إلى موافقة مجلس الوزراء للمشاريع الاستراتيجية وتوقيع المستثمرين في الوزارة المعنية في الوزارات. أما المشاريع التي تقل كلفتها عن (250) مليون دولاراً فتكون من موافقة الوزير على تلك المشاريع المتوسطة والصغيرة. أما المراحل الاخرى تبدأ من ما يلي:

أ - المهام الاساسية لمراجعة والفحص المشروعات الاستثمارية من الهيئة الوطنية للاستثمار.

ب-تطبيق الخطة الاستثمارية ودراسة الجدوى الاقتصادية، والخطة المالية من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار.

ج- تحليل دراسة الجدوى الاقتصادية، والخطة المالية، المشاكل القانونية، الاثار الاقتصادية للمشروع الاستثماري.

د - موافقة رئيس هيئة الاستثمار، وتحديد سعر الإيجار من قبل الإدارة القانونية في الوزارات إلى الهيئة العام الوطنية للاستثمار في العراق بعد موافقة وزارتي التخطيط والمالية على المشروع الاستثماري.

ط – المرحلة النهائية إصدار رخصة الاستثمار في المشروعات الاستثماري إلى المستثمرين.

ي – أما تخصيص الأرض في المشروعات الاستثمارية فمن خلال تقديم طلب منفصل (خاص).

أما تصنيف المشروعات الاستثمارية في العراق ومن خلال تقرير الضمان القانوني التي تدرج ضمن حجم الضمان المالي إلى ثلاثة أصناف **(السامرائي، 2006، 357 – 358).**

1 – المشروعات الاستثمارية الضرورية: وتتضمن المشروعات الاستثمارية التي تنتج سلعاً أو خدمات لإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين أو التي تؤدي إلى زيادة فرص العمل.

2 – المشروعات الاستثماري المفيدة :- هذه المشروعات الاستثمارية التي تستهدف في تحقق سلعاً وخدمات مفيدة للمواطنين في العراق.

3– المشروعات الاستثمارية الأساسية: وهي المشروعات الاستثماري التي تستخدم المواد الأولية المحلية أو المشروعات الاستثمارية التي تقوم بتحويلها إلى سلعاً نصف مصنعة أو تامة التصنيع، حيث أن المشروع الذي يوصف من المشروعات الاساسية، إذا كان مساهمة المشروعات الاستثمارية بشكل فعال في إنشاء صناعات جديدة أو تحسين الصناعات القائمة أو تحسين ميزان المدفوعات.

وعليه فإن العوامل القانونية المكونة للمناخ الاستثماري في العراق أما أن تكون عوامل جاذبة أو طاردة للاستثمارات والتي تشمل ما يلي **(مبروك، 2008، 91 – 92)**:

أ – الحماية القانوني الكفولة للاستثمار الاجنبي ضد المخاطر غير التجارية، حيث تشمل الحماية ضد المخاطر السياسية مثل نزع الملكية، أو التأميم، والتجميد والمصادرة، والحماية ضد مخاطر الاضطرابات الداخلية والحروب، وعدم تحويل الأرباح.

ب– كفاءة تطبيق القوانين التي تحكم الاستثمارات، وكذلك كيفية حل المنازعات التي تنشأ بين الجهات الحكومية والمستثمرين، إن أكثر القوانين التي تمنع المستثمر من الاستثمار في العراق، عدم توفر الحماية الكافية في القانون، والتباطؤ في الإجراءات القضائية، والتعقيدات الإدارية.

ج– الأنظمة القانونية التي تحكم الاستثمارات الأجنبية في العراق خاصة القواعد التي تشجع على دخول الاستثمارات، والقطاعات الاقتصادية التي يسمح الاستثمار فيها.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/10/1 تاريخ قبول النشر/ 2022/10/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.17

ثانياً:- الإطار الإداري:- هو المكون الإداري للمناخ الاستثماري، حيث إن البيروقراطية التي تعد أحد معوقات المناخ الاستثماري التي تعتبر أحدى التعقيدات المتزايدة في دوائر الدولة من خلال تمسك المسؤولين الإداريين بإجراءات تجعل من العاملين في المجال الإداري يعملون على إنجاز المعاملات الاستثمارية بالروتين المعقد في دوائر الدولة، هذا ما يشجع على بعض أضعاف النفوس من استغلال وظائفهم في المؤسسات الحكومية لأجل منافع شخصية على حساب المصلحة العامة، حيث أن توسع العمل البيروقراطي الإداري هو عامل أساسي في هروب الاستثمارات من العراق**(وليد، 2019، 46– 48)** إن أكثر المشاكل أمام الاستثمارات في العراق تتمثل في الازدواجية في الاختصاصات والتضخم التنظيمي في الجهاز الإداري، إذ أن هناك مشاكل تنظيمية في الإشراف والإدارة على النشاط الاستثماري، وعدم وجود تنسيق بين الروتين الحكومي والبيروقراطية البالغة التعقيد والأجهزة الحكومية المختلفة. إذ تسيطر التعقيدات والإجراءات الإدارية، وعدم وجود درجة معقولة من الشفافية نتيجة النقص في البيانات والمعلومات المالية وغير المالية المنشورة والتي يحتاجها المستثمرون وعدم دقتها في غالب الاحيان وصعوبة الحصول عليها، وكذلك زيادة في عدد اللجان في الدراسات والمراجعة والتقييم للاستثمارات في المشروعات الاقتصادية. وعليه فإن المناخ الإداري والذي هو أحدى مكونات المناخ الاستثماري في العراق يتمثل في الإجراءات الإدارية وتصرفات الأجهزة والمنظمات الحكومية التي تقوم بتنفيذ القوانين واللوائح وأسلوب تطبيقها، والاعتماد على أساليب حديثة في أولويات الترويج إلى المشاريع الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية ، والاجتماعية، والمالية، والفنية الخاصة بالمؤسسات التي تهتم في تنمية الموارد البشرية التي ترتبط بالتطوير المؤسسي وكفاءة أداء المؤسسات والتسهيلات الإدارية وسرعة الإنجاز في المعاملات الاستثماري وسهولة الإجراءات الخاصة بالاستثمار، من أجل تحسن المناخ الاستثماري، مما يشجع ويجذب المستثمرين **(كاظم، 2012، 195)**. ومن خلال ما ذكر من مكونات قانونية وإدارية للمناخ الاستثماري في العراق، والتي تعتبر من المكونات المشجعة على جذب الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المختلفة. وعليه فإن القانون العراقي من القوانين التي تشجع على جذب المستثمرين للاستثمار في العراق ولكن هذه الاستثمارات تصطدم بالمعوقات الادارية من خلال البيروقراطية والروتين، وطول فترة إنجاز المعاملات الاستثمارية، والفساد في مختلف المؤسسات الحكومية، وعدم الاستقرار السياسي، وكذلك عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يرتبط بأسعار النفط العالمية مستمرة الانخفاض الذي يعتمد العراق على ايراد النفط في تمويل الموازنة العامة للدولة.

المبحث الثاني

المكونات الاقتصادية والسياسية للمناخ الاستثماري في العراق

هناك مجموعة من العوامل محفزة للمناخ الاستثماري في العراق والتي تعمل على جذب الاستثمارات وتوفير فرص العمل، وهذه العوامل المكونة لمناخ الاستثمار مرتبطة فيما بينها، حيث إن الاستقرار السياسي ينعكس على استقرار العوامل الأخرى الاقتصادية والأمنية والتشريعية. وهناك العديد من الدراسات التي حددت عوامل المناخ الاستثماري في العراق من خلال قياس العلاقة بين العوامل الاقتصادية والسكانية و السياسة والمؤسساتية و الاجتماعية والتشريعية وتدفقات الاستثمار الأجنبي، إذ أن هذه العوامل لها تأثير في قرارات وخيارات المستثمر الأجنبي والمحلي من خلال استقرارها، ومنها الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ولكن البعض الآخر ترجح هذا الاستقرار إلى المستثمر

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى / سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/10/1 تاريخ قبول النشر/ 2022/10/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.17

الأجنبي عن طريق استقرار اسعار السلع والخدمات واستقرار السوق، وسعر الصرف، مما يؤدي إلى جعل مناخ الاستثمار جاذب للاستثمارات العامة الأجنبية والمحلية **(الوزني، 2019 ، 327)**. وعليه فإن الشكل (2) التالي يوضح بعض العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي إلى العراق.

شكل (2) عوامل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق

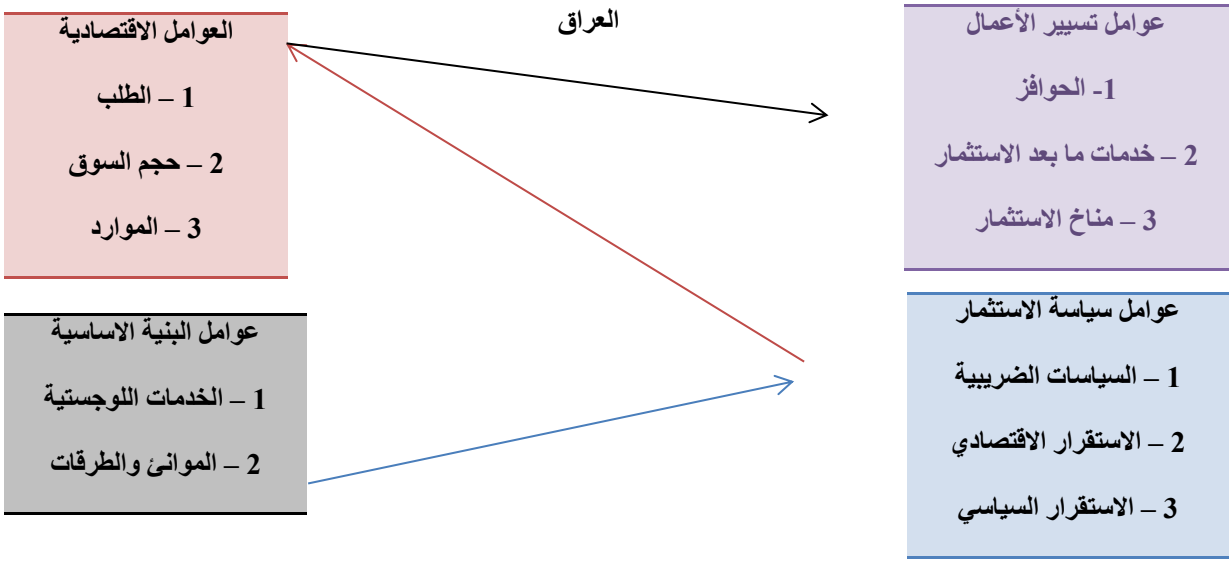

المصدر:- قعلول، سفيان، جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار، صندوق النقد العربي، العدد (36)، الامارات، 2017، ص 11.

وعليه فإن العوامل الجاذبة للاستثمارات في العراق لابد من توفيرها، لكي تصبح هذه العوامل جاذبة وتستقطب المستثمرين ومنها العوامل في الشكل (2) أعلاه والتي لها علاقة في تحدد قدرة العراق على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي. حيث إن تطور العوامل الاقتصادية من خلال زيادة الطلب، وتوسيع جم السوق، وتوفير الموارد يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي، وكذلك تقديم الحوافز، والاستقرار السياسي وتخفيض الضرائب، وتطوير البنى التحتية، وتطوير هذه العوامل تجعل من العراق من الدول الجاذبة للاستثمارات.

إن مكونات مناخ الاستثمار في العراق، والتي يركز عليها المستثمر الأجنبي، حيث تؤخذ في الاعتبار هذه المكونات عند القيام بالاستثمار من قبل المستثمرين، والتي يمكن أن تؤثر في أمكانية اتخاذ القرار من قبل المستثمر في استثمار رؤوس أمواله في المشاريع الاستثمارية ومنها عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. وعليه فإن المناخ الاستثماري لأي دولة تشمل تشريعات تلك الدولة اتجاه الاستثمارات الأجنبية والتشريعات التي توثر في الاستثمار ومدى الاستقرار السياسي والاقتصادي. حيث إن الإجراءات التي تقوم بها الدولة في تهيئة مناخ الاستثمار الملائم في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة والمحلية، ومن خلال هذه المكونات الاقتصادية المتاحة التي تعمل على استقرار النشاط الاقتصادي، وكذلك الاستقرار السياسي الذي يؤدي إلى تشجيع المستثمرين الاجانب والمحليين في جذب المزيد من رؤوس الأموال. ويمكن التعرف على بعض المقومات الاقتصادية والسياسية في العراق وكما يلي:

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/10/1 تاريخ قبول النشر/ 2022/10/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.17

أ – **المقومات الاقتصادية:** تعد المقومات الاقتصادية أحد المكونات اللازم توفرها لمناخ الاستثمار من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أو المحلي إلى العراق. حيث تشمل تلك المقومات الاقتصادية ما يلي **(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، 2013 ، 27 – 28)**:

- معدل التضخم.
- نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة الفائض أو العجز في الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- الانخفاض في سعر الصرف الحقيقي بنسبة (25%) في السنة الحالية، وتكون أعلى من نسبة الانخفاض في السنة السابقة بنسبة (10%) .
- تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وعليه فإن المقومات الاقتصادية تعتبر أحد مكونات مناخ الاستثمار، حيث إن العراق يمتلك المقومات الهائلة ومنها الموارد الطبيعية والبشرية، والبنى التحتية، والأسواق، والمقومات الزراعية، والصناعية التي تجعل من العراق من الدول الناهضة اقتصاديا من خلال توفير مناخ الاستثماري الملائم في جذب الاستثمارات العامة. وسوف نوضح بعض المقومات الاقتصادية التي من خلالها يمكن استقطاب الاستثمارات ومنها:

1 – **الموارد البشرية والطبيعية:** إن توفر القوى العاملة الرخيصة يعد دافعاً للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث إن المستثمر يسعى للوصول إلى القوى العاملة التي تكون كلفتها أقل وذلك يحدث في الصناعات التي تحتاج إلى قوة عاملة كثيرة ولا تحتاج إلى تدريب عالي ويعد هذا أحد المقومات الاقتصادية التي تجذب المستثمر الأجنبي إلى العراق حيث كثافة القوى العاملة غير الماهرة وانعدام التنظيمات النقابية أو القانونية التي ترفع من الأجور. أما الموارد الطبيعية فإن توفرها يعد من العناصر المهمة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتدفق هذا الاستثمار إلى العراق الغني بالموارد الطبيعية وبكميات كبيرة، إذ إن أغلب الاستثمارات في العراق تتجه نحو الموارد الطبيعية ومنها مورد النفط أجل ضمان استمرارية الحصول على هذه الموارد وبأثمان معقولة. حيث إن الموارد الطبيعية والبشرية تعد أحد المقومات الاقتصادية الجاذبة للاستثمارات **(محمد، ورياض، 2013، 423)** .وعليه فإن العراق يعد من أبرز دول العالم في توافر الموارد الطبيعية ومنها المورد النفطي، حيث انخفاض تكاليف استخراجه، وتشكل الإيرادات النفطية المورد الأساسي في تمويل الموازنة العامة، لذلك نلاحظ إن العراق يركز الاهتمام على الاستثمار في قطاع النفط، بسبب ارتفاع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. لذلك سوف نوضح من الجدول (1) الاتي، إجمالي الإيرادات النفطية من الناتج المحلي الإجمالي في العراق.

إذ يعد مورد النفط في العراق أهم الموارد الطبيعة، وعلى الرغم من جهود الحكومة وتوجهاتها في سبيل ارتفاع مساهمة النشاطات الاقتصادية الاخرى في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، الا ان مساهمة العوائد النفطية في الناتج المحلي الاجمالي لاتزال مرتفعة ولم يتمكن العراق من ايجاد نوع من التوازن في النمو بين القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي. إذ يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل اساسي على الايرادات النفطية رغم توفر الموارد الطبيعية الأخرى في العراق، ولكن لم تستغل بالشكل الصحيح بسبب الفساد. لذلك تتجه اغلب الاستثمارات إلى القطاع النفطي.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/10/1 تاريخ قبول النشر/ 2022/10/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.17

وعليه فلابد من تهيئة هذه المكونات من أجل تشجيع الاستثمارات الاجنبية والمحلية عن طريق معالجة معوقات المناخ الاستثماري في العراق، التي تقف حاجزاً في منع استقطاب الاستثمارات العامة، ومن هذه المكونات لمناخ الاستثمار في العراق الاقتصادي والسياسي، والمناخ الإداري والقانوني التشريعي)، ومن خلال هذا المبحث يمكن توضيح هذه العوامل والمكونات للمناخ الاستثماري في العراق. وكما يتضح من الجدول (1) التالي، إن نسبة الايرادات النفطية من إجمالي الناتج المحلي تتراوح بين الصعود والهبوط خلال مدة البحث نتيجة تذبذب أسعار النفط العالمية. حيث ارتفعت قيمة الايرادات النفطية عام 2012 وقد بلغت (116160781) مليون دينار بسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، مقابل انخفاض في قيمة الايرادات النفطية بلغت (41700000) مليون ديناراً ، وبنسبة انخفاض الايرادات النفطية من الناتج المحلي تبلغ (22,2%)عام 2020 بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية. وعليه فإن النفط أحد المقومات الاقتصادية الجاذبة للاستثمارات نتيجة الأرباح التي تحصل عليها الشركات الاستثمارية من هذا القطاع، وعليه فإننا نلاحظ أغلب الاستثمارات تتركز في القطاع النفطي **(الهيئة الوطنية للاستثمار، 2020 – 2021 – 12)**.

جدول (1) إجمالي الايرادات النفطية ونسبة الايرادات من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004 – 2020) (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (1)	الايرادات النفطية (2)	نسبة الايرادات النفطية من إجمالي الناتج المحلي % (3)
2004	53235358 ، 7	32627203	61,3
2005	64000065 ، 6	39480069	61,6
2006	95587954، 8	48461658	50,1
2007	107828462، 5	53201460	57,3
2008	157026061، 6	79266345	50,4
2009	130643200، 4	51874544	39,7
2010	162064565 ، 5	66819670	41,2
2011	217327107 ، 4	98094444	45,1
2012	254225490 ، 7	116160781	45,6
2013	273587529 ، 2	109650692	40,0
2014	266420384، 5	98511504	36,9
2015	199715699، 9	51312600	25,6
2016	203869832 ،2	44267060	21,7
2017	224636323، 2	65071900	29,0
2018	258035199 ، 6	95619820	37,1
2019	223075000,0	78550000	35,2
2020	188112300,0	41700000	22,2

المصدر: (1) السنوات (2004 -2018) المصدر: (1) عباس،سامي حميد، وحميد، منار سامي، الإيرادات النفطية وانعكاساتها على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (2003 – 2018)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (12)، العدد (30)، العراق، 2020، ص 54 - 63. (2)- السنوات (2019 – 2020) للناتج المحلي الاجمالي، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الأولية لسنة 2019 – 2020 ، العراق، 2020 . (3) - السنوات (2019 – 2020) الايرادات النفطية:- المصدر:- تقرير وزارة النفط العراقية في عام 2021. ملاحظة:- استخرج الباحث العمود (3) بالاعتماد على قيمة الايرادات النفطية العمود (2) مقسوماً على إجمالي الناتج المحلي الاجمالي العمود (1) x 100 .

2 – السياسة المالية العامة: تعد السياسة المالية أهم المقومات الاقتصادية، إذ إن النشاط المالي للاقتصاد العراقي يتضمن الإيرادات العامة النفطية منها وغير النفطية، وهي الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة منها النفقات الاستثمارية والجارية من اجل إشباع الحاجات العامة للسكان في العراق. ومن خلال أعداد الموازنة العامة فإن السياسة المالية تهدف إلى تنويع الاقتصاد العراقي من أجل

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/10/1 تاريخ قبول النشر/ 2022/10/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.17

تحقيق التنمية الاقتصادية. حيث إن هناك تحديات تواجه السياسة المالية من خلال زيادة الانفاق الجاري على حساب الانفاق الاستثماري، وهذا ما أدى إلى تعزيز النزعة الاستهلاكية، إلى جانب ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي، وعدم قدرته على الاستجابة لزيادة في الإنفاق، مما يؤدي إلى تشعب الاختناقات وزيادة الانكشاف الاقتصادي، ومن أجل تصحيح الاختلال في الاقتصاد العراقي عن طريق استثمار الثروة النفطية، واستغلالها عن طريق جذب الاستثمارات من أجل تنويع الاقتصاد العراقي **(وزارة التخطيط، 2018 ، 21)**.

3– البنية التحتية: - تعزز خدمات البنية التحتية في جذب وتحفيز المشاريع الاستثمارية من خلال قدرتها على تعزيز ميزتها التنافسية في الحصول على المشاريع الاستثمارية، وتزداد أهمية البنية التحتية في الأنشطة الاستثمارية في سرعة التسويق من خلال اقتصار الوقت، وفي سرعة وصول البضائع في الفترة المحددة، وهذا ما يؤدي إلى خفض التكاليف، وعدم تلف الإنتاج المصدر أو المستورد، مما يعزز القدرة على فتح أسواق جديدة من خلال توسيع المشاريع الاستثمارية، وتحقيق عوائد اقتصادية إضافية**(نصـــر الله ، وأبـو زيـادة ، 2019 ، 7)**. لـذلك فـإن البنيـة التحتيـة تمثـل رأس المـال العيـني للمستثمر المحلي والأجنبي من خلال الخدمات العامة، تنقسم إلى نوعين وهما: البنى التحتية غير الملموسة التي تشمل الإمداد بالطاقة الكهربائية واستخدام التكنولوجيا والاتصالات الهاتفية وغيرها من التقنيات. أما البنية التحتية الملموسة، والتي تشمل الري، والموانئ والمطارات والجسور ونوعية الطرق وغيرها، لذلك فإن البنية التحتية في العراق تعد أحد معوقات مكونات مناخ الاستثمار ، ولهذا نلاحظ لا يوجد توجه في المشاريع الاستثمارية في البنية التحتية بسبب انخفاض الربحية الاستثمارية **(دليل المستثمر، 2021، 20 – 21) .**

4 – الاسـواق:- تعتبر من المقومات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في العراق. إذ إن الاستثمار الأجنبي المباشر يبحث عن توسع الأسواق، وذلك يعود إلى ما توفره الأسواق من ميزات عن القوة التنافسية للمستثمر التي يحصل عليها من سيطرته على في مجال وفورات الحجم والنطاق فضلاً الأسواق الجديدة ويهتم المستثمر الأجنبي بكل ما يتعلق بالأسواق مثل هيكل الأسواق ونموها و وتفضيلات المستهلكين في الاسواق العراقية، وكذلك ارتفاع نصيب الفرد من الدخل، وإمكانية الوصول من خلال الاسواق المحلية التي تستطيع منافسة السلع والخدمات في الأسواق الإقليمية والعالمية **(محمد، ورياض، 2013 ، 423)**.

5- السـوق الماليـة: اصبحت هذه الاسواق تلعب دوراً أساسياً في عمليات التمويل المالي للمشاريع الاقتصادية المختلفة في معظم الاقتصاديات المتقدمة منها وبعض الاقتصاديات النامية، اذ يرتبط دورها الأساسي في تعبئة الموارد المالية والمدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة.حيث إن السوق المالي تعمل على تهيئة للمقترض ائتماناً متوسط وطويل الاجل وللمقرض تسهيل عملية توظيف امواله بسهولة وعائد مناسب. لذلك تمثل سوق الاوراق المالية في العراق أحدى أوجه المناخ الاستثماري، أما الوجه الأخر هو تطور نشاط المشاريع المختلطة والخاصة ومنها اجهزة الادخار والاستثمار. ويعرف سوق العراق للأوراق المالية: هو سوق الأوراق المالية في العراق. حيث امتدت فترة هذه الأسواق من عام 1992 حتى عام 2003 وكانت تسمى بسوق بغداد للأوراق المالية والذي تأسس بموجب القانون المرقم (24) لسنة 1991، وقد كان سوقاً حكومياً استطاع في حينها ادراج (113) شركة عراقية مساهمة ومختلطة واستطاع ان يستقطب معدلات تداول سنوية تجاوزت (17,5) مليون

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/10/1 تاريخ قبول النشر/ 2022/10/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.17

دولاراً. أما في عام 2004صدر القانون المؤقت المرقم (74) الذي بموجبه تأسيس مؤسستين في قطاع رأس المال وهما: أ- سوق العراق للأوراق المالية.ب - هيئة الاوراق المالية العراقية **(شندي، 2013 ، 160 – 165)**. والجدول (2) التالي يبين حجم التداول وعدد الأسهم والشركات والعقود في سوق العراق للمدة (2004 – 2020):

ويوضح الجدول (2) التالي، إن التداول سوق العراق للأوراق المالية، ففي عام 2004 بلغ عدد الأسهم المتداولة (14,393) مليار سهماً مقابل حجم تداول للأسهم (127,950) مليار ديناراً، في حين يبلغ (80) شركات مساهمة في سوق العراق للأوراق المالية، وكان عدد العقود المنجزة (19,324) عقداً. لقد ارتفع عدد الاسهم في عام 2007 إلى (153) مليار سهماً نتيجة زيادة عدد الشركات إلى (94) شركة متداولة أسهمها من ضمنها شركات المستثمرة من غير العراقيين، في حين ارتفت قيمة التداول للأسهم إلى (**427**) مليار ديناراً. أما في عام 2020 فقد وصل عدد الأسهم المتداولة (270,300) مليار سهماً مقابل قيمة (236,818) مليار ديناراً، وزياد في عدد الشركات المتداولة في سوق العراق بلغ (104) شركة، وقد تم إنجاز (70,99) الف عقد منجز. لقد جاءت زيادة في عدد الاسهم والشركات والعقود المنجزة بسبب زيادة دخول بعض الشركات العراقية المختلطة والخاصة والشركات غير العراقية في الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية. وقد كانت نسبة الزيادة في عدد الاسهم المتداولة بين عامي 2004 و 2020 بلغت نسبتها (53,2 %)، أما قيمة التدول بين نفس المدة فكانت قيمة الزيادة (108,868) مليار ديناراً أما عدد الشركات المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية فقد زادت بين عامي 2004 و 2020 بمقدار (24) شركة. أم العقود المنجزة خلال مدة البحث فرق الزيادة للعقود (51,576) ألف زياد في العقود المنجزة. وقد أحتل قطاع المصارف من حيث قيمة التداول بلغت قيمته في عام 2020 (103,9) مليار ديناراً وبنسبة (43,9%) من المجموع الكلي. أما المرتبة الثانية فكان من نصيب قطاع الاتصالات التي بلغت قيمة تداوله في سوق العراق للأوراق المالية (73,1) مليار ديناراً، وكانت نسبته من المجموع الكلي بلغت (30,9 %). أما القطاع الصناعي فقد جاء في المرتبة الثالثة في عام 2020 بقيمة تداول (39,9) مليار ديناراً، وكانت نسبة القطاع الصناعي من المجموع الكلي في قيمة التداول بلغت (16,9%). ومن خلال ما تقدم يمكن أن يكون المناخ الاقتصاد من المكونات المشجعة في جذب الاستثمارات في العراق نتيجة بعض التطور الذي يحصل في الموانئ العراقية، وكذلك البنى التحتية وبعض التطور في قطاع المصارف، وفي السوق المالية في العراق نتيجة بعض الزيادة في قيمة التداول وعدد الشركات الاجنبية والعربية والمحلية في الاستثمار في العراق، وهذا ما يجعل مناخ الاستثمار ملائم لجذب المستثمرين المحليين والاجانب.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/10/1 تاريخ قبول النشر/2022/10/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.17

جدول (2) سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2020)

السنة	عدد الأسهم (مليار سهم)	حجم التداول (مليار دينار)	عدد الشركات المدرجة	عدد العقود
2004	14,393	127,950	80	19,324
2005	55,600	366,6	85	55,062
2006	57,974	146,891	93	38,627
2007	153	427	94	30,885
2008	129,659	154,746	60	5,407
2009	181,190	318,245	91	27,842
2010	253,552	394,128	87	68,338
2011	489,345	938,718	88	131,491
2012	625,639	893,824	82	136,039
2013	871,182	284,022	83	126,570
2014	743,852	772,870	81	104,566
2015	579,640	416,400	98	120,698
2016	113,361	426,788	96	111,242
2017	124,6690	386,879	101	94,994
2018	376,806	232,681	104	87,512
2019	210840	164,592	102	77,800
2020	270,300	236,818	104	70,900

(1)- السنوات (2004 – 2007) المصدر:- عبد الرضا، نبيل جعفر، وحسن، خولة رشيج، مناخ الاستثمار في العراق، الغدير للطبعة والنشر، 2015، ص 77. (2) – السنوات (2008 – 2020):- هيئة الاوراق المالية، التقرير السنوي عن حركة التداول في سوق الأوراق المالية للسنوات (2008 – 2020)، صفحات مختلفة.

لذلك فإن المناخ الاقتصادي الذي يمثل العوامل التي توفير الظروف والتسهيلات الاقتصادية اللازمة اتجاه الاستثمارات الأجنبية والمحلية العمل على جذبها، ويمثل كذلك المناخ الاقتصادي مجموعة الأنشطة الاقتصادية والظروف التي يمكن أن تتخذ في تطوير الاقتصاد العراقي وكما يلي **(كاظم، 2012، 169)**:-

- تحسين خدمات البنى التحتية، واتساع السوق المالي ومستوى التطور.
- الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية(الخدمات، التجارة، الصناعة، الزراعة).
- التقليل من الدين العام (الخارجي، الداخلي).
- انتهاج سياسة اقتصادية ناجحة اتجاه الاستثمار المحلي والاجنبي.
- تخفيض معدلات البطالة والفقر.
- الاهتمام بالإنتاج المحلي، وزيادة متوسط دخل الفرد.
- الترويج إلى تشجيع الاستثمار الاجنبي وجذب رؤوس الاموال الاجنبية واستثمارها.

ب – المقومات السياسية والتشريعية:- هناك العديد من المشاكل التي تجعل من مناخ الاستثمار طارداً للاستثمارات في العراق وسببها الظروف الأمنية والسياسية ويعتبر المناخ السياسي من أهم المكونات الطارد أو الجاذبة للاستثمار. لذلك تتحمل الحكومة العراقية عملية الاصلاح السياسي لخلق مناخ استثمار يجذب المستثمرين. إن عدم فاعلية الإدارة السياسية في احتواء الاثار الناجمة عن والحروب، نتيجة ضعف الإرادة السياسية في تفعيل الخطط الصحيحة ، وعليه فإن التحديات التي واجهها الاقتصاد العراقي من عدم الاستقرار السياسي، أدى إلى انخفاض الاستثمارات في العراق **(وزارة التخطيط، 2018، 31)**. أما مقومات النظام السياسي، فإن النظام سياسي ولكي تتحقق هذه الشرعية فلابد من أن يحصل على مستوى معين من القبول لدى أفراد المجتمع، ويتوقف تحقيق هذا على قدرة النظام وفاعليته لمواجهة ومعالجة المشاكل والقضايا الخارجية والداخلية التي يتعرض إليها، وعليه فإن

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/10/1 تاريخ قبول النشر/2022/10/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.17

الشرعية السياسية والتي تعني إن الأفراد في المجتمع العراقي انتخبوا الحكومة بأنها سلطة شرعية ومن حقها إصدار القرارات وفرض القانون**(العكيلي، ومليوخ، 2017، 227)**. وسوف نوضح بإيجاز الأطر السياسية والتشريعية والتي تعد أحد مكونات السياسية لمناخ الاستثمار في العراق وكما يلي: -

1 – الأطر السياسية:- عندما تكون الأوضاع السياسية في العراق للاستثمار غير مستقرة، فإن مستقبل العراق الاقتصادي تكون صورته غير واضحة، هذا ما يؤدي بالمستثمر الأجنبي والمحلي ان يحاط بالشكوك ولا يتمكنون من أتخاذ القرارات نتيجة التهديد المستمر من خلال الخطف أو تسليب، أو هجوم ارهابي انتحاري، والانفلات الأمني، وغيرها من التخبط، لذلك يعتبر الاستقرار السياسي والأمني شرطاً أساسياً في جذب الاستثمارات. كذلك يؤثر الفساد السياسي السلبي على الاستقرار السياسي، لذلك يعد المناخ السياسي ذات أهمية في تشجيع وجذب الاستثمارات. فإذا كان الأمن الداخلي مستقراً، وكذلك الأمن الخارجي، هذا يؤدي إلى تشجيع المستثمرين في استثمار رؤوس أموالهم في العراق **(الرفيعي، 2019 ، 555- 558)**. أما مناخ العراق السياسي فإنه لايزال يعاني من عدم الاستقرار السياسي الخارجي والداخلي، هذا ما يجعل أن يكون مناخ الاستثمار في العراق غير جاذب للاستثمارات، مما أثر ويؤثر على الإصلاح الاقتصادي وخاصة بعد الاحتلال الأمريكي والذي أدى إلى خسائر بشرية من العراقيين وغير العراقيين. وسوف نوضح الوضع الأمني والسياسي بعد عام 2003 الذي يعد من أهم مكونات مناخ الاستثمار في العراق والجدول (3) التالي يوضح ذلك.

جدول (3) الوضع الامني في العراق للمدة (2004 – 2020)

السنة	القتلى من القوات الامريكية (1)	القتلى من القوات البريطانية (2)	عدد الضحايا من الصحفيين (3)	عدد الضحايا من عامل انساني\منظمة غير حكومية (4)	إجمالي عدد القتلى (5)	إجمالي عدد جرحى القوات الامريكية (6)	مجموع عدد القتلى والجرحى (7)
2004	849	22	24	30	925	8004	8929
2005	864	23	23	9	919	5945	6864
2006	823	29	32	18	902	6415	7317
2007	904	47	32	6	983	6121	7104
2008	314	4	11	0	329	2052	2381
2009	148	1	4	1	154	680	834
2010	62	0	5	9	76	392	468
2011	58	0	5	0	63	221	284
2012	2	0	0	0	2	0	2
2013	0	0	10	1	11	0	11
2014	4	0	5	0	9	0	9
2015	8	0	6	0	14	5	19
2016	20	0	6	1	27	25	52
2017	22	1	8	3	34	32	66
2018	17	1	0	3	21	13	34
2019	12	0	2	1	25	11	36
2020	7	1	2	4	14	116	130
المجموع	4114	129	175	86	4508	30032	34540

Source:- 1-Sam Gollob,Michael E.O,Hanlon,Iraq Index,Tracking Variables of reconstruction and Security in bost Sadda Hussen ,Iraq,August 2020 ,P8-10 العمود (1، 2 ، 3 ، 4 ، 6)

(2) – العمود (5 ، 7) من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات العمود (1، 2 ، 3 ، 4 ، 6) الجدول اعلاه.

وعليه فإن الجدول (3) اعلاه ، يوضح المناخ السياسي ومن خلال تدهور الوضع الأمني والاقتصادي

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/10/1 تاريخ قبول النشر/2022/10/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.17

والسياسي والاجتماعي بعد الاحتلال الامريكي للعراق، أدى ذلك إلى ظهور الارهاب والحرب الطائفية. فقد كانت الخسائر من القوات الامريكية والبريطانية والصحفيين والعاملين في المنظمات الانسانية عام 2004 بلغت (925) قتيل مقابل عدد جرحى في القوات الامريكية بلغ (8004) جريح، حيث كان مجموع عدد القتلى والجرحى في عام 2004 وصل إلى (8929) بين قتيل وجريح وهي اعلى خسائر تكبدتها القوات الاجنبية في العراق مقابل أقل خسائر كان في عام 2012 بلغ (2) قتيل فقط من القوات الامريكية. أما مجموع القتلى من القوات الاجنبية ومجموع الجرحى من القوات الامريكية خلال المدة 2004 – 2020 وصل إلى (34540) بين قتيل وجريح. حيث انخفض التوتر الأمني بعد خروج القوات الامريكية من العراق في عام 2011، مقابل احتلال داعش إلى المحافظات الغربية عام 2014، وفي عام 2017 – 2018 تم القضاء على المجموعات الارهابية، وتحسن الوضع الامني وبدأت الشركات الاجنبية تزيد من استثماراتها في القطاع النفطي فقط. أما الجدول (4)التالي يوضح عدد الشهداء والنازحين من العراقيين:

جدول (4) إجمالي عدد الشهداء والقتلى والنازحين في العراق للمدة (2004 – 2020)

Source:- 1-Sam Goll0b,Michael E.O,Hanlon,Iraq Index,Tracking Variables of reconstructionالعمود (1 – 2)

السنة	اجمالي الشهداء والقتلى العراقيين (1)	اجمالي النازحين العراقيين داخلياً (2)	مجموع الشهداء والقتلى والنازحين (3)
2004	11,373	800,000	811,373
2005	16,583	1200,000	1,216,583
2006	29,526	2,000,000	2,029,529
2007	26,112	2,740,000	2,766,112
2008	10,286	2,770,000	2,780,286
2009	5,382	2,764,000	2,769,382
2010	4,167	2,700,000	2,704,167
2011	4,162	2,600,000	2,604,162
2012	4,622	2,100,000	2,104,622
2013	9,852	2,100,000	2,109,852
2014	20,218	3,276,000	3,296,218
2015	17,578	3,290,000	3,307,578
2016	16,393	3,035,000	3,051,393
2017	13,183	2,648,000	2,661,183
2018	3,319	1,962,000	1,965,319
2019	2,392	1,555,000	1,557,392
2020	384	1,400,000	1,400,384
المجموع	195,459	38,940,000	39,130,459

العمود (3) . and Security in bost Sadda Hussen ,Iraq,August 2020 ,P8-10

من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول اعلاه من خلال (العمود 1 + العمود 2).

ومن خلال الجدول أعلاه، يتضح إن عدد القتلى من العراقيين عام 2006بلغت (29,526) الف شهيد وقتيل وهي أعلى إجمالي من الشهداء والقتلى خلال مدة البحث مقابل اقل اجمالي للشهداء والقتلى في عام 2020 حيث انخفضت إلى (384) شهيداً وقتيلاً من العراقيين. ووفقاً لما تقدم فإن المناخ السياسي غير المستقر ومن خلال الوضع الامني التردي إنعكس ذلك على عملية جذب الاستثمارات الاجنبية المباشر والاستثمارات المحلية، فقد أثر الوضع الأمني على أصحاب رؤوس الاموال ومنهم التجار الذين تعرضوا للابتزاز والخطف والسلب وحتى أفراد أسرهم كذلك، مما اضطرهم للهجرة إلى الدول الاقليمية وإلى دول العالم المختلفة. إضافة إلى ذلك الحر و الطائفية والعرقية التي حدثت بعد الاحتلال الامريكي

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/10/1 تاريخ قبول النشر/2022/10/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.17

إلى العراق. لذلك فإن العراق ومن خلال مؤشر المخاطر السياسية، إذ يقع العراق وحسب هذا المؤشر بدرجة المخاطر السياسية والامنية المرتفعة جداً. أما في السنوات الاخيرة ومنها عام 2018 – 2020 بدأ الوضع الامني بالاستقرار التدريجي، مما يؤثر ذلك ايجاباً إلى جذب العديد من الاستثمارات الاجنبية والمحلية، وهذا ما حدث فعلاً وخاص في القطاع النفطي من أجل زيادة الانتاج النفطي، هذا ما يؤدي إلى زيادة الايرادات النفطية، وتشجيع المستثمرين على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الرئيسية (الصناعة، والزراعة).

2 – الأطر التشريعية:- يحفز الاستقرار السياسي المستثمر الأجنبي من خلال شرعية السلطة السياسية التي تعمل على وضع القوانين التي تستلزم وجود الأطر التشريعية التي تضمن انسيابية واستمرار الاستثمارات المحلية والأجنبية، والتي تمنح المستثمر حرية التملك للمشاريع الاستثمارية، وهذا ما يوجب وجود التزام سياسي حقيقي من خلال شرعية القوانين التي تؤدي إلى التقليل من المعوقات التي تواجه الاستثمارات، وعليه فإن الأطر التنظيمية والتشريعية للاستثمار في العراق تشمل ما يلي **(قعلول ،2017 14 – 15)**.

أ – احترام التشريعات والشفافية وتحمل المسؤولية و الحوكمة الرشيدة والتي تعد أحد مقومات مناخ الاستثمار.

ب– يعد الاستقرار التشريعي من مقومات مناخ الاستثمار، ويعد المحرك الاساسي في جذب الاستثمارات .

ج - توفر الأطر التشريعية للحوكمة الرشيدة وفق المبادئ الدولية.

د - وجود نظام قضائي مستقل، يتمتع بالشرعية في تنفيذ التعاقدات و القوانين، وحل المنازعات الناشئة بين المستثمر والدولة المضيفة بالنزاهة المطلوبة والكفاءة العالية.

و- وجود التشريعات التي تسهل في الحصول على ترخيص الاستثمار من خلال التعامل مع الجهات الرسمية.

وعليه فإن وجود جهة واحدة يتعامل معها المستثمر، مما يسهل له اجراءات الترخيص وتنفيذ الاستثمار بعيداً عن التعقيدات الإدارية والروتين. حيث إن استقرار الاحكام التشريعية، وشفافية القوانين التي تنظم لاستثمار تعتبر الأساس الثابت لتوقعات المستثمر، وهذا ما ينعكس على الثقة في استقرار وثبات مقومات مناخ الاستثمار في العراق. وإن عدم شمول تشريعات الاستثمار للمسائل، والتعارض بين القوانين المنظمة للعملية الاستثمارية التي تعالج وتنظم العملية الاستثمارية، هذا ما يؤدي إلى الاجتهادات بشأن الجوانب التي أغفلتها التشريعات المنظمة للاستثمار، وتختلف هذه الاجتهادات من مسؤول لأخر، الأمر الذي يشوه العدالة التشريعية، اذ ليس من المعقول ان يمنع المستثمر من حق التملك طبقاً لقانون الملكية بينما يتيح ذلك قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 **(عبادة، 2018 ، 18 – 19)**.

إن السلطة السياسية في العراق هي المسؤولة عن تنظيم وتشريع القوانين والأنظمة التي تخص المشاريع الاستثمارية، فمن الممكن بعض المسؤولين يعملون على تغيير التشريعات بما يخدم مصالحهم، من خلال سن أو تغيير بعض القوانين، من أجل أن تلائم مصالحهم الخاصة **(محمد، 2013 ، 7)**.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/10/1 تاريخ قبول النشر/ 2022/10/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.17

المبحث الثالث

العوامل الطاردة والجاذبة لمناخ الاستثمار في العراق

لايزال مناخ الاستثمار غير مشجع على جذب الاستثمارات في العراق. إذ يعد الفساد واللوائح غير الواضحة والاختناقات البيروقراطية من التحديات الرئيسية للمستثمرين الذين يسعون للحصول على عقود المشتريات العامة أو يسعون للاستثمار في مشاريع البنية التحتية الكبرى. كما إن عدم توفر تشريع لترويج للاستثمارات من خلال قوانين المبهمة في المجالات التي تهم المستثمرين، وكذلك وجود ثغرات في القوانين وعدم وجود رقابة، مما تسمح للبيروقراطيين والروتين التدخل في مجال الاستثمار. مما قد يؤدي إلى أعباء إضافية على المستثمرين **(U.S.Department of State,2021,P21)**. وعليه فإن الاستثمار الاقتصادي في العراق يساهم من خلال دوره في إنتاج السلع والخدمات حيث يساعد على إشباع حاجات المواطنين وتصدير الفائض منها للخارج. وعليه فهناك عوامل تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية منها والمحلية، إذ إن أهم هذه العوامل الاستقرار السياسية. كذلك يمتلك العراق الموارد البشرية والطبيعية وبالتالي يشكل هذا عامل جذب مهم للاستثمار الأجنبية المباشرة. ويؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج الذي بدوره ويؤثر في تحسين مستوى معيشة المواطنين وارتفاع متوسط نصيب الفرد وزيادة الدخل القومي . إضافة إلى أهمية الاستثمار في توفير فرص العمل، و التقليل من معدلات البطالة والفقر. لذلك فإن هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تعمل على جذب الاستثمارات العامة منها الاستثمارات الأجنبية والمحلية في العراق وكما ما يلي **(حمزة، 2012 ، 26 - 28):**

1- الإشراف والمراقب على النظام المصرفي من خلال الحفاظ على البنك المركزي في العراق.

2– تطوير النظام الاقتصادي من خلال تقليل الحواجز أمام حركة المال والتجارة والعمل بآلية السوق ولابد أن تتسم السياسة الاقتصادية في العراق بالاستقرار من خلال شراكة القطاع العامة مع القطاع الخاص، ووجود قوانين وتشريعات تنسجم مع الخطط الاقتصادية، فالاستثمار يحتاج إلى سياسة أقتصادية ملائمة ومستقرة.

3- الدعم الحكومي للقطاع الخاص، وتفعيل دوره في الاستثمارات من خلال تقديم الحوافز والضمانات التي تشجع على جذب مختلف الاستثمارات المحلية.

4– استخدام أساليب إدارية حديثة في المعاملات الاستثمارية، وقصر فترة إنجاز هذه المعاملات لتقليل من البيروقراطية والروتين.

5 – العمل على تطوير وتشجيع عمليات الاستثمار الأجنبي والمحلي من خلال تمويل المشاريع الإنتاجية التي تساهم في تنويع الإيرادات من خلال تمويل هذه المشاريع من الإيرادات النفطية.

6 – تطوير النظم المالية من خلال تطوير المصارف وربطها بالمنظمات الدولية التي تعمل على الإشراف وتسهيل عملها من خلال الربط بين المودعين والمقترضين من أجل المشاريع الاستثمارية.

أما العوامل الطاردة للاستثمار فإن العراق يعاني من الفقر والبطالة، وعدم استغلال العناصر الاساسية ومنها الموارد الطبيعية والبشرية بشكل صحيح والتي تعد جزء من مكونات مناخ الاستثمار. لذلك فإن العديد من العوامل الطاردة للاستثمارات الاجنبية والمحلية للاستثمار حيث هذه العوامل ترتبط بشكل كبير في عدم وجود مناخ استثماري ملائم للاستثمارات، ومن هذه العوامل ما يلي **(الشمري، 2018 ، 667 – 669)**:-

1 – **الديون الخارجية والتعويضات:-** على الرغم من إن العراق يمتلك موارد بشرية وطبيعية ضخمة،

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/10/1 تاريخ قبول النشر/ 2022/10/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.17

لكنه يتحمل الديون والتعويضات الحروب، بسبب سياسات الحكومات المتعاقبة ومنها السياسات الاقتصادية الخاطئة، وقد أخذت في العراق بالتزايد منذ ثمانينات القرن الماضي وحتى الوقت الحالي، إذ أن تحقيق التنمية الاقتصادية لابد أن يرافقها سيولة مالية محلية، كما أن الديون الخارجية تمنع من جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، بسبب المخاوف من عدم الوفاء في استحصال مبالغ الاستثمارات. لذلك فإن الجدول (5) التالي، يوضح إن الدين العام يأخذ بالارتفاع، إذ أن المبالغ المطلوبة كتعويضات عن الحروب التي تدفع تؤثر على الميزانية العامة. لذلك بلغ الدين العام على العراق (131,405) مليار دولاراً عام 2004 مقابل ارتفاع في الدين العام بلغت (232,909) مليار دولاراً عام 2007 بسبب توقف جميع القطاعات الاقتصادية والنهب والسلب الذي حصل بعد عام 2003، وبعد ذلك بدأت الحياة الاقتصادية تسير بخطوات بطيئة من خلال إنتاج وتصدير النفط الخام. لذلك أخذت مبالغ الديون بين الانخفاض والارتفاع نتيجة تخفيض بعض الديون من قبل الدول الدائنة، وبدأ العراق بالاقتراض من المؤسسات والهيئات الرسمية الدولية، حتى بلغت قيمة الديون (70,000) مليار دولاراً والذي يعادل ما قيمته (85,450,000) مليون ديناراً عراقياً في عام 2020. ومن خلال ذلك ينظر المستثمرين إلى الديون الخارجية، وكذلك في سعر الصرف، فإذا كان مشجع على جذب الاستثمارات، فإن ذلك يجعل من العراق منطقة استقطاب المستثمرين الأجانب منهم والمحليين.

جدول (5) إجمالي الدين العام في العراق للمدة (2004 – 2020)

السنة	سعر صرف الدينار العراقي \ الدولار الامريكي (1)	الدين العام (مليار دولار) (2)	الدين العام (مليون دينار) (3)
2004	1453	131,405	190,932,822
2005	1472	170,975	251,676,139
2006	1475	183,853	271,183,804
2007	1255	232,909	292,364,608
2008	1193	245,066	292,364,608
2009	1170	133,079	155,702,947
2010	1170	108,091	126,466,486
2011	1170	89,958	105,250,860
2012	1166	73,800	86,050,800
2013	1166	74,300	86,633,800
2014	1166	57,600	67,161,600
2015	1167	67,100	78,305,700
2016	1182	71,600	84,631,200
2017	1184	80,700	95,548,800
2018	1190	84,600	100,674,000
2019	1195	69,800	83,411,000
2020	1220	70,000	85,450,000

المصدر:- (1) – السنوات (2004 – 2007) المصدر بريهي ، فارس كريم، الاقتصاد العراقي، فرص وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد (27)، العراق، 2011 ، ص 32 . (2) - السنوات (2008 – 2018): - البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي ، دور السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في ادارة التضخم ، 2019 .
(3)السنوات(2019 – 2020)هيأة الاوراق المالية، التقرير السنوي عن حركة التداول في سوق الأوراق المالية، العراق، 2020.
(5)السنوات(2004 – 2011) العمود(2) جمهورية العراق، ديوان الرقابة المالية، الحسابات الختامية (2004 – 2011) (6) السنوات(2012 – 2020)العمود(1 - 2) صندوق النقد الدولي،مؤشرات اقتصادية عن العراق،السنوات(2016 – 2021).
ملاحظة :- السنوات (2004 – 2011) تم تحويل مبالغ الدين العام من الدينار العراقي إلى الدولار الامريكي بالاعتماد على سعر الصرف العمود (1)، أما السنوات (2012 – 2020) وكذلك تم تحويل مبالغ الدين العام من الدولار الامريكي إلى الدينار العراقي بالاعتماد على سعر الصرف العمود (1).

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/10/1 تاريخ قبول النشر/2022/10/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.17

2- **عدم كفاءة البنية التحتية:-** تعد البنية التحتية من العوامل الجاذبة أو الطاردة للاستثمارات، حيث إن البنية التحتية في العراق غير ملائمة للاستثمارات بسبب تدهورها المستمر نتيجة الحروب والحصار الاقتصادي، والنهب والسلب والفساد المؤسسي، وعدم اهتمام الحكومات العراقية المتعاقبة في تحسين البنية التحتية التي تعتبر الشريان الرئيسي لمختلف الانشطة الاجتماعية والاقتصادية **(السالم، 2015 ، 38)** ومنها ما يلي :-

أ – تدهور قطاع النقل (الجوي والبحري، والبري).

ب – تدهور قطاع الكهرباء، وقطاع السكن.

ج – تدهور قطاع الصرف الصحي.

ط – تدهور قطاع البنية التحتية المعلوماتية (الأنترنيت)، وتدهور قطاع الموانئ.

لذلك تعد هذه القطاعات المكونة للبنى التحتية من العوامل الطارد للاستثمارات الاجنبية والمحلية، وتعتبر أحدى معوقات مناخ الاستثمار في العراق، ومن خلال ذلك يعزف المستثمرين في الاستثمار في البنى التحتية المتهالكة، إذ أن ارتفاع كلفة الموانئ، والحصول على الانترنيت، وكذلك ارتفاع تكلفة الحصول على الطاقة الكهربائية، يؤدي ذلك على ارتفاع تكلفة الإنتاج بسبب الارتفاع في التكلفة الاستثمارية، وهذا ما يؤثر على انخفاض العائد المتوقع من الاستثمار، مما يجعل من المستثمرين التراجع عن القيام بالمشاريع الاستثمارية لعدم توفر الخدمات الاساسية **(عبد الرضا، وحسن، 2015، 25)**.

3– التضخم والبطالة: إن من أصعب التحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد العراقي، وتعد البطالة من معوقات مناخ الاستثماري، حيث تنتشر البطالة المقنعة والهيكلية، إذ تظهر البطالة الهيكلية والمقنعة بسبب الركود الاقتصادي الطّويل والفساد المؤسساتي المنتشر في أغلب المؤسسات الحكومية، وهذه البطالة لها انعكاسات على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية حيث ينخفض الإنتاج والإنتاجية نتيجة انخفاض المهارات والكفاءات في القطاعات الاقتصادية مما يؤثر على الاستثمار الاجنبي والمحلي نتيجة انتقال بعض من العمالة إلى المؤسسات الاستثمارية، مما يؤثر على إنتاجية وربحية المستثمر بسبب استيعاب اعداد متزايدة من القوى العاملة غير الماهرة **(الساعدي، 2015، 82)**. ويتضح من الجدول (6) الاتي إجمالي القوى العاملة ونسبة البطالة من القوى العاملة للمدة (2004 – 2020).

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/10/1 تاريخ قبول النشر/ 2022/10/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.17

جدول (6) القوى العاملة ومعدل مشاركتها من إجمالي عدد السكان، نسبة البطالة من القوى العاملة في العراق للمدة (2020/2004)

السنة	إجمالي عدد السكان (الف نسمة) (1)	مجموع القوى العاملة (2)	نسبة القوى العاملة من إجمالي عدد السكان (3) %	نسبة البطالة من إجمالي القوى العاملة (4)
2004	27139	6,434	23,7	9,0
2005	27963	6,604	23,6	8,9
2006	28810	6,729	23,4	8,8
2007	29682	6,837	23,0	8,7
2008	30895	6,954	22,5	8,4
2009	31664	7,098	22,4	8,5
2010	32481	7,283	22,4	8,3
2011	33330	7,599	22,8	8,2
2012	34208	7,964	23,2	7,9
2013	35095	8,511	24,2	9,3
2014	36063	9,084	24,5	10,6
2015	36933	9,493	25,7	10,7
2016	37883	9,814	25,9	10,8
2017	38854	9,804	25,2	13,0
2018	39127	10,163	25,9	12,9
2019	39872	10,469	26,3	12,8
2020	40150	10,357	25,8	13,7

العمود (1)المصدر : - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المؤشرات السكانية ، تقديرات سكان العراق ،2019
العمود (2) المصدر : البنك الدولي ، مؤشرات اقتصادية عن العراق ، 2021 .
العمود (3) من عمل الباحث بالاعتماد على العمود (1 و 2) وحسب المعادلة اجمالي القوى العاملة مقسومة على إجمالي عدد السكان x 100
العمود (4) المصدر:- البنك الدولي بيانات إجمالي القوى العاملة ، العراق ، 2021 .

ومن خلال الجدول (6) اعلاه يتضح إن هناك زيادة في عدد السكان في العراق حيث بلغ (27139) ألف نسمة عام 2004 مقابل (40150) ألف نسمة، وبزيادة بين عامي 2004 و 2020 تبلغ (13011) ألف نسمة. أما القوى العاملة فقد ارتفعت من (6,434) ألف عاملاً عام 2004 مقابل (10,357) ألف عاملاً في عام 2020، وكانت الزيادة بين عامي 2004 و 2020 للقوى العاملة بلغت (3923) الف عاملاً.

لقد كانت نسبة إجمالي القوى العاملة من إجمالي السكان في العراق اخذت بالارتفاع والانخفاض خلال مدة البحث فكانت ففي عام 2004 بلغت (23,7%) نسبة القوى العاملة من اجمالي السكان مقابل ارتفاع يبلغ (26,3%) نسبة القوى العاملة من اجمالي السكان عام 2019، وانخفضت هذه النسبة حتى وصلت إلى (25,8 %) عام 2020 بسبب انتشار وباء كورونا – 19، الذي اثر على الاقتصاد العالمي وعلى الاستثمارات في العالم. أما نسب البطالة ارتفعت من (9,0 %) عام 2004 إلى (13,7%) عام 2020. لذلك فإن ارتفاع مستوى البطالة من العوامل الطارد للاستثمارات الاجنبية، ويدل ذلك على إن هناك انكماش في الاقتصاد العراقي، وهذا ما يزيد من كاهل الحكومة في زيادة النفقات وانخفاض الايرادات. أما مستوى التضخم فإن زيادة اسعار السلع المستوردة وارتفاع مستوى البطالة يؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى الفقر في العراق، ويؤثر على النشاط الاقتصادي مما يقلل من حركة سوق السلع.

4- **عجز الموازنة العامة:-** إن من أهم الخطط الاقتصادية في العراق هي الموازنة العامة، التي تعتمد الإيرادات وتهيئة النفقات التي تنقسم إلى نفقات تشغليه و استثمارية، إذ إن زيادة الإيرادات على النفقات يكون هناك فائض في الموازنة يشجع على جذب الاستثمارات، أما إذا كان هناك زيادة النفقات

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/10/1 تاريخ قبول النشر/2022/10/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.17

وانخفاض في الايرادات هذا ما يؤدي إلى عجز في الموازنة العامة، إذ أن معالجة هذا العجز يمكن أن يكون من خلال الاقتراض الداخلي أو الخارجي وهذا ما يؤثر على جذب الاستثمارات وخاصة الأجنبية نتيجة انخفاض السيولة النقدية التي يحصل عليها العراق من الايرادات النفطية **(حمزة، 2012 ، 34 – 35)**. نلاحظ من الجدول (7) التالي، نسبة النفقات التشغيلية والاستثمارية من إجمالي الإنفاق العام في العراق. يتضح من الجدول (7) الاتي، إن نسبة النفقات التشغيلية اعلى بكثير من النفقات الاستثمارية خلال مدة الدراسة. حيث بلغت نسبة النفقات الاستثمارية من النفقات التشغيلية (26,7%) عام 204مقابل انخفاض في نسبة النفقات الاستثمارية من نسبة النفقات التشغيلية وصلت إلى (15,7%) عام 2020، وهذا يدل على إن العراق من الدول التي لا تشجع على جذب الاستثمارات، واغلب النفقات تذهب على شكل رواتب للقوى العاملة في مؤسسات الدولة الرسمية، وإهمال الجانب الاستثماري الذي يؤدي في المستقبل القريب إلى زيادة الانتاج والتقليل من الاستيرادات وتنويع الصادرات.

جدول (7) نسبة النفقات التشغيلية والنفقات الاستثمارية من أجمالي الايرادات في الموازنة العامة في العراق للمدة(2004 – 2020)(مليون دينار)

السنة	إجمالي الموازنة العامة (1)	إجمالي الإنفاق العام (2)	النفقات التشغيلية (3)	النفقات الاستثمارية (4)	نسبة النفقات الاستثمارية من نسبة النفقات التشغيلية % (5)
2004	39,413,900	100، 145 ، 20	15,890,367	4,254,733	26,7
2005	57,531,400	700، 755 ، 28	23,332,573	5,423,127	23,4
2006	59,272,600	800، 617 ، 29	23,590,119	6,027,681	25,1
2007	94,368003	503، 640، 42	34,917,460	7,723,043	22,1
2008	110,636,981	081 ، 775 ، 50	40,642,761	10,132,320	24,9
2009	129,573,739	523 ، 165 ، 69	58,425,263	10,740,260	18,3
2010	146,392,780	467 ، 657 ، 84	76,191,717	8,465,750	11,1
2011	177,557,557	766 ، 662 ، 96	86,996,490	9,666,276	11,1
2012	219,449,828	930 ، 122 ، 117	104,490,985	12,631,945	12,0
2013	238,998,959	296 ، 702 ، 119	98,880,751	20,821,545	21,0
2014	223,400,000	628 ، 640 ، 139	123,298,977	16,341,651	13,2
2015	213,510,793	429 ، 462 ، 119	100,897,729	18,564,700	18,3
2016	187,596,525	722 ، 895 ، 105	90,001,712	15,894,010	17,6
2017	179,682,581	160 ، 671 ، 100	84,206,660	16,464,500	19,5
2018	195,801,850	183 ، 158 ، 104	90,337,883	13,820,300	15,2
2019	238,677,302	616 ، 107 ، 133	106,174,778	26,932,838	25,3
2020	163,439,176	490 ، 869 ، 157	136,390,845	21,478,645	15,7

المصدر:- (1) السنوات (2004 –2011) المصدر: وزارة المالية، الميزانية المعدلة والتخصيصات المالية (2007 – 2011). (2) –السنوات (2012 – 2013): - الوقائع العراقية لسنوات 2012 – 2013، العدد 4233 – 4272، 34 – 37. (3) – السنة 2014 إجمالي الموازنة العامة: المصدر International Monetary Fund, Country Report IRAQ,2015 (4) – السنوات (2004 – 2018) الانفاق الاستثماري وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، لسنوات متعددة، وصفحات مختلفة . (5) – السنوات (2015 – 2019):- الوقائع العراقية، لسنوات متعددة، وصفحات مختلفة.
(6) – السنة (2020):- مجلس النواب قانون الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية (2019 – 2020).
(7) – العمود (5) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات العمود (4) الانفاق الاستثماري مقسوم على العمود (3) الانفاق التشغيلي x 100.

أما العجز والفائض في الموازنة العامة للمدة (2004 – 2020) في العراق فيوضح من خلال الجدول (8) التالي:

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/10/1 تاريخ قبول النشر/2022/10/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.17

الجدول (8) عجز وفائض الموازنة العامة في العراق للمدة (2004 – 2020) (مليون دينار)
العمود (1 ، 2) من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (7) .

السنة	إجمالي الموازنة العامة (1)	إجمالي الإنفاق العام(2)	إجمالي الايرادات العامة (3)	عجز وفائض الموازنة العامة(4)
2004	39,413,900	20 ، 145 ،100	19,268,800	876,300-
2005	57,531,400	28 ، 755 ،700	28,775,700	0
2006	59,272,600	29 ، 617 ،800	29,654,800	370,00
2007	94,368003	42 ،640 ،503	51,727,500	9,086,997
2008	110,636,981	50 ، 775 ، 081	59,861,900	9,086,819
2009	129,573,739	69 ، 165 ، 523	60,408,216	8,757,307-
2010	146,392,780	84 ، 657 ، 467	61,735,313	22,922,154-
2011	177,557,557	96 ، 662 ، 766	80,934,791	15,727,975-
2012	219,449,828	117 ، 122 ، 930	102,326,898	14,796,032-
2013	238,998,959	119 ، 702 ، 296	119,296,663	405,633-
2014	223,400,000	139 ، 640 ، 628	139,640,062	264-
2015	213,510,793	119 ، 462 ، 429	94,048,364	25,414,065-
2016	187,596,525	105 ، 895 ، 722	81,700,803	24,194,919-
2017	179,682,581	100 ، 671 ، 160	79,011,421	21,659,739-
2018	195,801,850	104 ، 158 ، 183	91,643,667	12,514,516-
2019	238,677,302	133 ، 107 ، 616	105,569,686	27,537,930-
2020	163,439,176	157 ، 869 ، 490	120,160,000	37,709,490-

العمود(3)إجمالي الإيرادات العامة من عمل الباحثين من خلال طرح العمود (1) من العمود (2)
العمود (4) العجز والفائض قام الباحث بطرح العمود (3) من العمود (2) .

يتضح من الجدول (8) أعلاه، إن هناك عجز في موازنة العراق العامة حيث إجمالي قيمة العجز خلال المدة (2004 إلى 2020) يبلغ (173,806,834) مليون ديناراً مقابل فائض في نفس مدة البحث بلغت (18,210,816) مليون ديناراً. وهذا يعني إن الموازنة العامة في العراق من الموازنات التي يظهر فيها العجز نتيجة زيادة النفقات العامة على الايرادات العامة في الموازنة العام، وهذا العجز يمنع من دخول المستثمرين للاستثمار في العراق بسبب عدم تأمين مستحقاتهم التي يحصلون عليها من خلال الاستثمارات.

ومن خلال ما تقدم فإن هناك العديد من العوامل الرئيسية التي تعتبر عوامل طاردة أو جاذبة للمناخ الاستثمار في العراق والتي تتلخص بالاتي: -

اولا :- الفساد المالي والاداري :- يعرف المالي والاداري على إنه انحراف عن الالتزام بالقواعد القانونية وهو خرق للتعليمات والانظمة والقوانين، وهو سلوك غير اخلاقي من خلال تحقيق أهداف خاصة داخل الجهاز المؤسساتي، مما يؤدي إلى عدم تحقيق الخدمات للسكان بكفاءة عالية **(دغمش، 2018 ، 24)**. لذلك فإن الفساد البيروقراطي يعد الضريبة التي تدعو الى عدم تشجيع الاستثمار الأجنبي، حيث لا يمكن للعراق جذب الاستثمارات بسبب تفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري. إذ يستطيع العراق ان يستفيد من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يجلب التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وزيادة المهارات الإدارية. حيث كلما نقص مؤشر الفساد بنسبة (1%) يؤدي ذلك إلى جذب الاستثمارات الخارجية بنسبة (٤ %)، إذ أن زيادة الاستثمارات تؤثر في خفض معدل البطالة ورفع مستويات الدخل وخفض التوتر الوطني وتعزيز الاستقرار. كما أن انخفاض مؤشر الفساد بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة نسبة (10%) في تشغيل رأسمال الوطني ، وهذا ما يؤدي إلى جذب الاستثمارات الاجنبية.

وكذلك تؤثر نوعية أدارة الحكم العامة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الحكم الرشيد.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/10/1 تاريخ قبول النشر/ 2022/10/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.17

لذلك فإن ظاهرة الفساد المالي والاداري في العراق تعود إلى سببين:- الاول هو الحصول على مكاسب خاصة على حساب المصلحة العامة. أما السبب الثاني هو انهيار مؤسسات الدولة بعد سقوط النظام مما أدى إلى غياب المؤسسات الرقابية والقانونية، وهذا ما يؤثر على عدم جذب الاستثمارات إلى العراق حيث أن الوضع الأمني المتردي بعد عام ٢٠٠٣ وعدم الرقابة بدأت تفشي ظاهرة الفساد بالتوسع. ولعل ثقافة الفساد التي انتشرت جاءت نتيجة لمجموعة الموروثات والقيم ومنها ضعف الدخل السنوي والرواتب خاصة لدى صغار الموظفين أو مستويات الإدارة الوسطى، وكذلك ضعف آليات القيادة السياسية في معالجة حالات الفساد ومحاسبة المفسدين، ومحدودية دور الأعلام وعزوفه عن المشاركة في التصدي لحالات الفساد وغياب خطة وطنية تفصيلية محددة الأهداف، وعدم أعطا مقاومة الفساد الأولوية عند الشعور بوجوده وخطره. إن أخطر ظواهر الفساد المالي والاداري هو قبول الرشوة التي تعد من اساليب الحياة اليومية لدى بعض العاملين في مؤسسات الدولة. وكذلك ضعف العقوبات الرادعة ضد المفسدين وتردي مستوى الحكم. ومن العوامل الطاردة للاستثمارات كذلك، عدم الالتزام بمبادئ سيادة القانون، وعدم ممارسة الشفافية الكافية في الإبلاغ عن الفساد، وعدم الإفصاح عن المعلومات والسجلات العامة والاستثمارات الحكومية والإيرادات العامة وطرق استخدامها وعدم توفير قاعدة معلومات يمكن أن تساعد بشكل كبير في توفير الآليات الفاعلة في تحديد موطن الفساد وأشكاله**(راهي، 2009 ، 203 – 209)** .

ثانيا :- الاستقرار السياسي والامني:- مما لاشك فيه إن التغييرات المتعاقبة في الحكومة العراقية، وكذلك التغيرات السياسية بامكانها أن تقلل من الاستثمارات المحلية والاجنبية. إذ كلما كان المناخ الأمني والسياسي أكثر استقراراً كان ذلك عامل جذب للاستثمارات الاجنبية والمحلية، وإن كان المناخ السياسي والامني غير مستقراً يكون ذلك في غير مصلحة المستثمر الاجنبي والمحلي. إن الانقلابات السياسية، وأعمال العنف والشغب والنزاعات المسلح والاغتيالات تؤدي إلى تأثير سلبي في قرارات الاستثمار الاجنبي والمحلي. حيث إن المستثمر بحاجة إلى توفر عنصر الحماية، إذ لها أثار في زيادة التكلفة الاستثمارية. ولكن هناك بعض المستثمرين يتجاوزون بعض هذه المخاطر، ويكون عدم الاستقرار الامني والسياسي عوامل جذب للاستثمارات وخاصة في الاستثمار النفطي نتيجة زيادة الارباح في هذا القطاع رغم المخاطر المرتفعة. إذ أن هذه الاستثمارات تستثمر في المناطق بعيدة عن الصراعات ،مثال ذلك الاستثمارات التي تقوم بها مختلف الشركات الاجنبية في القطاع النفطي في العراق ومنها المناطق الجنوبية التي تنخفض فيها المخاطر الامنية**(عبد الرضا، وحسن ، 2015 ، 24)** .

ثالثا :- القطاع الخاص المحلي:- إن تراجع رغبة رأس المال الأجنبي والمحلي ومساهمته في الاستثمار وكذلك تضخم القطاع العام الى تهميش القطاع الخاص مما اثر سلباً على معدل العائد المتوقع من الاستثمار الإضافي وهذا يؤدي بالنتيجة عدم رغبة المستثمرين الاستثمار في العراق **(الساعدي، 2015 ، 84)**. إن أحدى عوامل جذب الاستثمارات هو نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضمن الشراكات التعاونية التي تأخذ اشكال عديدة مثل، الإدارة، الخدمة، البيع الجزئي أو الكلي التأجير. حيث إن الشريك الاستراتيجي والامتياز يدخل ضمن اشكال عديدة أبرزها الشراكات التعاقدية هي عقود الخدمة نظام البناء، التشغيل، نقل الملكية التي تتناسب مع المشروع الاستثماري المزمع تنفيذه . وهذه الشراكة تجعل من القطاعين العام والخاص قطاعات إنتاجية رابحة وليس قطاعات استهلاكية خاسرة ، وهذه الشراكة تعد أحد عوامل في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة **(بخيت، والموسوي، 2016 ،**

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/10/1 تاريخ قبول النشر/ 2022/10/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.17

59). إن وجود القطاع الخاص المحلي المؤثر والفعال، يساعد في تطوير الاقتصاد العراقي، وينعكس ذلك على قوة وإرادة الدولة في تشجيع الاستثمارات المحلية والاجنبية، إذ يشكل القطاع المحلي في العراق عامل جذب للشركات الاستثمارية الاجنبية والمحلية الخاصة. لذلك فإن العراق يفتقر للمؤسسات الخاصة بسبب افتقار هذه المؤسسات للخبرات والاموال، وعدم وجود دعم من القطاع العام إلى القطاع الخاص، حيث إن الترويج ، وتعريف المستثمر الاجنبي بالفرص المتاحة للاستثمار في القطاعات الاقتصادية، ومعرفة الخرائط الاستثمارية من خلال المؤتمرات لمعرفة الفرص الاستثمارية تأتي من خلال القطاع الخاص الذي يفتقر إلى تلك العوامل التي تعد جاذبة للاستثمارات**(الشمري، 2018، 670 - 671)**. وعليه فإن الحكومة العراق، تسعى من خلال عملية التحول من القطاع العام نحو القطاع الخاص، هذا ما يؤدي إلى تنويع وتشجيع الاستثمارات في مختلف القطاعات من أجل خلق مناخ استثماري جاذب للاستثمارات المحلي والاجنبية المباشرة . وعليه فإن العراق يعمل من أجل بناء أسواق تنافسية على المستوى العالمي والإقليمي واقتصاد متطور ومتنوع الموارد الطبيعية و البشرية وعليه فإن الاستثمارات من خلال القطاع الخاص له أهمية في إعمار وإعادة بناء الاقتصاد العراقي.

رابعـــا :ـ القـــوانين التشـــريعية والماليـــة :ـ إن توفير دليل شامل قانوني يهدف إلى صياغة العقود الاستثمارية في القطاع الحكومي من جهة والمستثمرين من جهة أخرى، من أجل تسهيل وتشجيع الاستثمار في العراق. إذ أن هذا الدليل يوضح للمستثمرين المحليين والاجانب طريقة عمل النظام القانوني العراقي، إذ تسعى الحكومة العراقية على تشجيع الأنشطة الاستثمارية وتسهيل آليات عملها من خلال وضع الخطط الاستثمارية التي تهدف إلى النهوض بالواقع الاقتصادي المتردي من خلال تنويع الاستثمار في المشاريع الإنتاجية والاستهلاكية التي تساعد على تنويع الايرادات التي تستطيع زيادة تمويل الموازنة العامة. إن تشجيع الاستثمارات في قطاع الإسكان والطاقة والتصنيع، ومشاريع البنى التحتية التي يزيد الطلب عليها، وكذلك توفر القوة العاملة الماهرة، ومن خلال ذلك فإن العراق يقدم فرصاً هائلة للاستثمار. وعليه فإن الهدف من الدليل القانوني هو زيادة وتسهيل الاستثمار في العراق من خلال توفير هذا الدليل الذي يتم استخدامه من قبل مؤسسات القطاع الخاص والعام من أجل دراسة وتنفيذ العقود الاستثمارية، بما في ذلك القواعد و التشريعات والإجراءات المتعلقة بالتفاوض على تلك العقود. إن الهدف الرئيسي من عقود الاستثمارات هو التقليل من الاعتماد على القطاع العام الحكومي، عن طريق تمويل وتشجيع القطاع الخاص لقد تم اعتماد وتفعيل تلك النصوص الدستورية في تشريع قانون الاستثمار رقم (13) لسنة ٢٠٠٦ المعدل إضافة الى بعض التشريعات ذات العلاقة، كقانون حماية المنتج المحلي وقانون المنافسة ومنع الاحتكار وغيرها، إذ تنص المادة (26) من الدستور (على أن تكفل الدولة تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة). إن الهدف الأساسية من تشريع قانون الاستثمار الذي يعد من أكثر القوانين الشاملة في المنطقة ، من أجل دفع عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتطويرها، وتنمية الموارد البشرية وكذلك جلب الخبرات العلمية والتقنية، وإيجاد فرص عمل للعاطلين. ويتحقق ذلك عن طريق تشجيع الاستثمارات بمختلف القطاعات وحسب الأولويات المحلية، ومنح الامتيازات والإعفاءات للمستثمرين لضمان التزامهم على المدى البعيد بالمشاريع الاستثمارية القائمة. إن تحقيق هذه الاهداف وتحقيقاً لهذه الغاية بذلت حكومة العراق جهداً منسقاً لتحويل الاقتصاد من اقتصاد موجه إلى اقتصاد حر كما نص عليه دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ . ومن النصوص الدستورية الأساسية المادة (25) من الدستور التي تنص على أن

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/10/1 تاريخ قبول النشر/ 2022/10/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.17

(تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته). إن سياسة الاعتماد المتزايد على القطاع الحكومي الممول من الموازنة العامة قد ألحق الكثير من الأضرار باقتصاد الدولة، لعل أبرزها العبء الثقيل الواقع على عاتق الدولة في توفير فرص عمل العاطلين عن العمل، وهذا السبب الرئيسي في عجز الموازنة العامة للدولة العراقية نتيجة عدم جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية باستثناء القطاع النفطي (**AL Araji, 2015 ,P1 –5).**

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً :- الاستنتاجات

1 – للمناخ الاستثماري عناصر تؤثر في جاذبية الاستثمارات بالنسبة للمستثمرين، وخاصة مناخ الاستثمار الذي يتعلق بالمؤسسات الانتاجية والخدمية، ومن خلال هذه العناصر المكونة لهذا الاستثمار، فإن المناخ الاستثماري الملائم يعزز زيادة النمو والحد من الفقر، ويخلق الفرص والوظائف للأفراد.

2 - إن الحكومة العراقية تقوم بتسهيل الإجراء القانوني والتنظيمين، وتقدم الحوافز، وتجري إصلاحات لتحسين مناخها الاستثماري. حيث إن هيئة الاستثمار الوطنية في العراق تساعد على تشجيع المنافسة بين المستثمرين من خلال سياسة استثمارية متجانسة التي يحتاج العراق إلى التعامل مع القيود الرئيسية المفروضة على الشركات والمستثمرين

3 - إن إعطاء فرصة للاستثمار الأجنبي والمحلي المباشر، في القطاعات الإنتاجية ومنها القطاع الصناعي والزراعي، وكذلك معالجة الفساد المؤسساتي في تلك القطاعات من أجل تنويع مصادر الدخل عن طريق جذب الاستثمارات الاجنبية.

4 – تحسين مكونات مناخ الاستثمار من أجل تشجيع الاستثمارات الاجنبية والمحلية عن طريق معالجة معوقات المناخ الاستثماري في العراق، التي تقف حاجزاً في منع استقطاب الاستثمارات العامة، ومن هذه المكونات لمناخ الاستثمار في العراق الاقتصادي والسياسي، والمناخ الإداري والقانوني التشريعي).

5 – هناك اهتمام بالقطاعات الاقتصادية (الخدمات، التجار، الصناع، الزراعة) من خلال تحسين مناخ الاستثمار الاقتصادي.

6 – ومن خلال البحث فإن هناك معالجة للفساد الإداري والمالي، الذي يؤدي إلى تحسين وتطوير عوامل ومكونات مناخ الاستثمار .

ثانيا :- التوصيات

1 - من أجل تحسين مناخ الاستثمار في العراق وتشجيع المشاريع الاستثمار وخاصة الانتاجية، يجب تسهيل الإجراءات القانونية والتنظيمية، وتقديم الحوافز، للمستثمرين من أجل جذب الاستثمارات إلى العراق.

2 - لابد من وجود دور كبير إلى الهيئة الوطنية للاستثمار في التعامل مع المستثمرين من خلال وجود هيئات الترويج الاستثماري المساعدة على تحقيق أهداف محددة إلى بعض المستثمرين تعتمد بصفة أساسية على المعلومات التي تزود المستثمرين الأجانب بمعلومات تحليلية عن السوق، أو بالمعلومات التنظيمية المناسبة التي يحتاجها المستثمرون في العمل بالمشاريع الاستثمارية.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/10/1 تاريخ قبول النشر/ 2022/10/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.17

3 - الإسراع في معالجة بعض المشاريع الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية المتعثرة، إذ إن بعض المشروعات الاستثمارية لم تنجز نتيجة الفساد المستشري في بعض المؤسسات الحكومية، حيث إن الاقتصاد العراقي لم يستفد من الاموال المخصصة للاستثمارات، وبعض هذه القطاعات بدأت بالتراجع والتقادم وعدم زيادة في الانتاجية مثل الصناعة والكهرباء والزراعة والبلديات.

4 – لابد من العمل على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني والتشريعي والاقتصادي من أجل جذب المستثمرين للاستثمار في العراق، إذ أن زيادة المخاطر سوف تؤدي إلى عزوف المستثمرين في استثمار رؤوس أموالهم في العراق.

5 – لابد أن يكون هناك إجراءات إصلاحية من أجل تحسين مناخها الاستثماري، من أجل تشجيع وجذب الاستثمارات إلى العراق، من خلال إجراء المزيد من التعديلات التي تخص قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 والتي تؤدي إلى منح التسهيلات والضمانات والامتيازات للمستثمر المحلي والأجنبي.

المصادر

1 - الساعدي، حيدر عليوي شامي، الإصلاح الاقتصادي ودوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر مجلة الغري، السنة (11)، المجلد (10)، العدد (33)، العراق، 2015.

2 - الشمري، عبد الرحمن عبد الامير واشي، أثر المعوقات الاقتصادية والسياسية على تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العراق (دراسة تحليلية 2003 – 2014، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد (8)، العدد (3)، جامعة قناة السويس، مصر، 2018.

3 - السامرائي، دريد محمود، الاستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006.

4 - السوداني، غزوان محمود جبر، دور نظم المعلومات الإدارية في تنشيط مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، رسالة ماجستير، كلية الادارة الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 2014.

5 - التميمي ، سعدية هلال حسن ، تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع اشار خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء، العراق، 2015 .

6 - العبيدي، حسنين، الاستثمار الأجنبي في إطار قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل النافذ، نقابة المحاميين العراقيين 2020.

7 - الوزاني، عادل عيسى، تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق (دراسة تحليلية)، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد (8)، العدد (32)، العراق، 2019.

8 - الرفيعي، افتخار محمد مناحي، مناخ الاستثمار في العراق الواقع والطموح، المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية المجلد (1)، العدد (3)، العراق، 2019.

9 - العكيلي، زيد عدنان محسن، ومليوخ، أمير مالك، مقومات ومعوقات فاعلية النظام السياسي العراق بعد عام 2005 أنموذج)، 2017 .

10 - السالم، احمد جبر سالم، واقع الاستثمار في البنية التحتية في العراق للمدة (2003 – 2013)، اطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، العراق، 2015 .

11 - البنك الدولي، مؤشرات اقتصادية عن العراق، 2021.

12 - البنك الدولي، بيانات إجمالي القوى العاملة، العراق، 2021.

13 - الوقائع العراقية، لسنوات متعددة، وصفحات مختلفة.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/10/1 تاريخ قبول النشر/ 2022/10/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.17

14 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مناخ الاستثمار ، الكويت ، 2013.
15 - بخيت، حيدر نعمة، والموسوي، عبد الوهاب محمد جواد، تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق كمنهج تنموي للمساهمة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة (2015- 2030)، وزار التخطيط، المؤتمر العلمي الاول لإعداد خارطة طريق في إطار تنموي مستدام، بغداد، 2016 .
16 - بريهي، فارس كريم، الاقتصاد العراقي، فرص وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد (27)، العراق، 2011 البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، دور السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في ادارة التضخم، 2019.
17 - جمهورية العراق، رئاسة الجمهورية، الهيئة الوطنية للاستثمار، الخارطة الاستثمارية 2020 - 2021.
18 - جمهورية العراق، ديوان الرقابة المالية، الحسابات الختامية(2004 – 2011)
19 - حمزة، حسن كريم، مناخ الاستثمار في العراق، مجلة الغري، العدد 23، السنة 8، جامعة الكوفة، العراق، 2012.
20 - دغمش، محمد سامر، استراتيجيات مواجهة الفساد المالي والاداري والمواجهة الجنائية والاثار المترتبة على الفساد المالي (دراسة مقارنة) مجلة مركز الدراسات العربية، مصر2018.
21 - راهي، محمد غالي، الفساد المالي والإداري في العراق وسبل معالجته، مجلة الكوفة، العدد (2)، جامعة الكوفة، العراق، 2009.
22 - تقرير وزارة النفط العراقية في عام 2021 .
23 - صندوق النقد الدولي، مؤشرات اقتصادية عن العراق، السنوات (2016 – 2021).
24 - شندي، أديب قاسم، الأسواق المالية وأثرها في التنمية الاقتصادية سوق العراق للأوراق المالية دراسة حالة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية، العراق، 2013
25 - قعلول، سفيان، جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر :دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار، صندوق النقد العربي، العدد (36)، الامارات، 2017 .
26 - كاظم، حيدر علوان، أثر نظم ضمان الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي ودور المعلومات المحاسبية، مجلة الغري، العدد (23)، جامعة الكوفة، العراق، 2012.
27 - عباس، سامي حميد، وحميد، منار سامي، الإيرادات النفطية وانعكاساتها على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (2003 – 2018)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد (12)، العدد (30)، العراق، 2020 .
28 - عبد الرؤوف، بوشمال، التسويق الدولي وتأثيره على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، جامعة منتوري – قسنطينة، الجزائر، 2012.
29 - عبد الرضا، نبيل جعفر، وحسن، خولة رشيج، مناخ الاستثمار في العراق، الغدير للطبعة والنشر، العراق، 2015 .
30 - عباده، بتول صراوة، فشل السياسات التشريعية الاستثمارية للحكومة العراقية، شبكة النبأ المعلوماتية، العراق، 2018 .
31 - مبروك، نزيه عبد المقصود محمد، الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي،

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/10/1 تاريخ قبول النشر/ 2022/10/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.17

مصر، 2008.
32 - محمد، سيف عبد الجبار، ورياض، مصطفى محمد، الاستثمارات الأجنبية في العراق ودورها في التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (العدد الخاص بمؤتمر الكلية، العراق 2013).
33- مجلس النواب قانون الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية(2019 – 2020) .
34 - نصـــر الله، عبد الفتاح أحمد، وزيادة، زكي عبد المعطي، دور البنية التحتية في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني المحكم لكلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، غزة فلسطين، 2019 .
35 - هيأة الاوراق المالية، التقرير السنوي عن حركة التداول في سوق الأوراق المالية، العراق، 2020.
36 - هيئة الاوراق المالية، التقرير السنوي عن حركة التداول في سوق الأوراق المالية للسنوات، العراق (2008 – 2020).
37 - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المؤشرات السكانية، تقديرات سكان العراق،2019
38 - وزارة المالية، الميزانية المعدلة والتخصيصات المالية (2007 – 2011).
39 - وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، لسنوات متعددة، وصفحات مختلفة.
40 - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الأولية لسنة 2019 – 2020، العراق، 2020 .
41 - وزارة التخطيط، دائرة تخطيط القطاعات، الرؤية القطاعية للمشاريع والبرامج المقترحة للاستثمار والتنمية في العراق، العراق، 2018 .
42 – وليد، لعماري، الاستقرار القانوني وأثره على الاستثمار الأجنبي، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2019 .
43-Smith & Hallward , New data sources about firms provideinsights into helping economies grow, Finance & Development March 2005.
44-Sami-AL Araji, legal guide to investment in Iraq,2015.
45-Sam Gollob, Michael E.O, Hanlon, lraq lndex, Tracking Variables of reconstruction and Security in bost Sadda Hussen, lraq, August 2020. 46-46-International Monetary Fund, Country Report IRAQ,2015
47- OECD GLOBAL RELATIONS The Middle East & Africa , 2016.
48- U.S.Department of state, 2021 Investment Climate Statements, JULY 2021.